حياة كريمة
لكل مصري - لكل مصرية

حياة كريمة

مشروع القرن لتنمية ريف مصر

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

الهيئة الاستشارية
د. جمال عبد الجواد
أ. ياسر رزق

إشراف عام وتحرير
أ. محمد مرعي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
أمل إسماعيل
بسنت جمال
تقى النجار
صلاح وهبة
ماري ماهر
محمد عبد الرازق
محمد منصور
منى قشطة
نسرين الشرقاوي
هبة زين

الإخراج الفني
عبد المنعم أبو طالب

الفهرس

مقدمة

حياة كريمة.. التغيير على المستوى الاستراتيجي

1. تطوير الريف.. عماد المشروع الوطني المصري
2. مشروع «حياة كريمة» واستكمال خريطة التقدم في مصر
3. فلسفة المشروع
4. أهداف المشروع
5. مكافحة الفقر
6. الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص
7. مراحل المشروع

حياة كريمة.. التحول والإنجاز

1. واقع ما قبل «حياة كريمة»
2. ما حققه مشروع «حياة كريمة» على أرض الواقع
3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة
4. نشاط قطاع التشييد
5. خلق بيئة عمل إنتاجية وتعزيز الشمول المالي
6. تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة
7. الارتقاء بجودة الحياة وتعزيز الأمن المجتمعي
8. مكافحة الإرهاب بالتنمية

حياة كريمة.. المستهدف خلال المراحل المقبلة

1. تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية
2. بناء الإنسان المصري
3. التدخلات الاجتماعية وسكن كريم
4. التنمية الاقتصادية والتشغيل

«حياة كريمة» في عيون العالم

المقدمة

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي المرحلة الأولى من المشروع القومي لتنمية الريف المصري «حياة كريمة»، خلال احتفالية بإستاد القاهرة الدولي يوم الخميس 15 يوليو 2021، في مشروع هو الأكبر عالميًا في العصر الحديث، بل ويمكن اعتباره مشروع القرن للألفية الجديدة، حيث لم يسبق لأي حكومة في تاريخ مصر أن تصدت لتطوير الريف المصري الذي يعيش فيه نحو 58% من سكان مصر، وكذلك رصد موازنة غير مسبوقة تتخطي 700 مليار جنيه لتحقيق تطوير وتنمية شاملة في قرى مصر، تكون لها انعكاسات جذرية على واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وجودة المجتمعات المحلية وبالتالي تقليص الفجوة بين الريف والحضر.

مع استشراء نيران الإهمال وتدني مستوى الخدمات والمرافق والطرق وجودتها بالريف لعقود، اختارت مصر الخيار الأصعب، بضرورة تغيير وجه الحياة بالريف بشكل كامل، فكانت البداية في الثاني من يناير 2019، بإعلان إدارة الرئيس عبد الفتاح السيسي إطلاق الدعوة لأبناء الوطن ولمؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لإطلاق مبادرة وطنية لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا. بهدف رفع مستوى المعيشة لأكثر من 4600 قرية و29 ألف تابع وتحقيق تنمية مستدامة وتحسين جودة الحياة لحوالي 58 مليون مواطن خلال السنوات الثلاث القادمة.

فالمشروع يعد إعادة لرسم خريطة مصر وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على كافة ربوع مصر بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. وتدشين لجمهورية جديدة، قائمة بثباتٍ ورسوخ على مفهوم الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة التي تمتلك القدرات الشاملة: عسكريًا، واقتصاديًا، وسياسيًا، واجتماعيًا وتعلى مفهوم المواطنة وقبول الآخر وتسعى لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية وتتطلع لتنمية سياسية تحقق حيوية للمجتمع المصري. وقبل ذلك كله تسعى لبناء الإنسان المصري بناءً متكاملًا صحيًا وعقليًا وثقافيًا.

عانى مواطني الريف لعقود من التهميش وقلة بل وانعدام المرافق وندرة عمليات الإصلاح والتطوير والتي كانت تنتهي غالبًا عند عواصم المحافظات، ومجرد إصلاحات ظاهرية لتستمر آفة الفقر والجهل والغضب تنهش أجساد مواطني الريف، دون تغيير لجودة حياة

المواطنين. لكن هذه المرة ومع مشروع حياة كريمة سوف نشهد تغيير جذري لحياة مواطني الريف. فسوف تنفذ مشروعات في 175 مركزًا، على مستوى 20 محافظة، لإجمالي 4658 قرية وأكثر من 29 ألف تابع، يستفيد منها 58 مليون مواطن، وستركز مرحلتها الأولى على 52 مركزًا يشمل 1400 قرية (تضم القرى الأكثر احتياجًا ويرتفع معدل الفقر بها عن 70%) و10 آلاف تابع بتكلفة تتجاوز 260 مليار جنيه، على أن يتم تنفيذ المشروعات في باقي الـ 175 مركزًا الأخرى خلال العامين المقبلين، حيث تتضمن المرحلة الثانية القرى التي يتراوح معدل الفقر فيها من 50% إلى 70%، أما المرحلة الثالثة فتضم القرى التي تعاني من معدلات فقر أقل من 50%.

وللتأكد من مردود مشروع «حياة كريمة» على حياة المواطنين، سيتم إطلاق مؤشرات لقياس جودة الحياة بقرى الريف المصري خلال وبعد عملية التطوير، لتغطي كافة مناحي الحياة كجودة وكفاءة المرافق والخدمات ككفاءة وجودة مياه الشرب والقضاء على انقطاعات المياه، وتحسين التغطية بالخدمات الصحية، وتحسين نسبة التغطية بالصرف الصحي، وتحسين مؤشرات التعليم، وزيادة فرص العمل المتاحة، ومد خدمة الغاز الطبيعي لنحو 4 ملايين وحدة سكنية، وإدخال خدمة الإنترنت فائق السرعة للريف المصري، وزيادة تغطية شبكات الهواتف المحمولة داخل الريف، وتعديل وتطوير مكاتب البريد بمعظم القرى، وإحداث تطوير حقيقي لشبكة الكهرباء، وتأهيل وتبطين الترع، والتوسع في إنشاء المدارس والفصول الدراسية، ورفع كفاءة المستشفيات وتجهيز البنية التحتية لتطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، وإنشاء وتطوير العديد من مراكز الشباب، وتنفيذ برامج لإحياء وتعزيز الهوية المصرية ونشر الوعي والثقافة، وتوفير مظلة حماية اجتماعية وتمكين المرأة اقتصاديًا وجعلها شريكا رئيسيا في تنمية الريف، هذا إلى جانب تمكين أبنائنا من ذوي الهمم، وإتاحة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل دائمة.

والذي يخدم بشكل او بأخر النهوض بالإنسان المصري فكريًا وتعليميًا وصحيًا وثقافيًا، والاستثمار فيه وتحويله من قنبلة موقوتة وهدف سهل للجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، إلى معول للتنمية بإنسان يشعر بالانتماء والمواطنة ويطمح في الكثير لتنمية بلاده.

وتكريسًا لنهج سنته الجمهورية المصرية الجديدة، مفاده أن المشروعات الجديدة والمبادرات التنموية يجب أن يتم افتتاحها وإطلاقها وهي مفعلة بشكل ميداني عملي، لا أن يكون الافتتاح أو الإطلاق بطريقة «وضع حجر الأساس»، كما كان الحال عليه خلال عهود مضت. لهذا كان المؤتمر الأول للمشروع القومي «حياة كريمة» تدشينًا لمشروع قومي قام على مبادرة شبابية ومجتمعية بدأت فعليًا في يوليو 2019، عن طريق توحيد الجهود بين مؤسسات الدولة كافة، بالتعاون مع المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص وشركاء التنمية في مصر وخارجها، وبالفعل غيرت مشروعات المبادرة الكثير بحياة مواطني الريف، بتوفير سكن كريم لائق وآدمي، وتطوير وتحديث كامل للبنية التحتية، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي سارعت بإدراج مبادرة «حياة كريمة» ضمن سجل منصة «الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، التابعة للمنظمة، باعتبارها مستوفاة للمعايير الذكية للمنصة بأنها محددة الأهداف، وقابلة للقياس وللإنجاز، وقائمة على أساس الموارد المتاحة، ومحددة زمنية فضلا عن كونها تقود إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 مجتمعة.

حياة كريمة..
التغيير على المستوى الاستراتيجي

1- تطوير الريف.. عماد المشروع الوطني المصري

«جرأة الحلم».. هي العبارة التي يستخدمها الرئيس «عبد الفتاح السيسي» في وصف أحلامه لبلاده، وكثيرًا ما ينصح كبار المسؤولين في اجتماعات مغلقة، أو في مناسبات عامة، بالتحلي بها في استشراف رؤى المستقبل، واقتحام مشكلات مزمنة، يمكن بجرأة التطلعات وصلابة الإرادة إيجاد حلول لها في أوقات قياسية. من أبرز المشروعات القومية التي تعبر عن هذه الجرأة هو «حياة كريمة» الذي يستهدف تطوير كل قرى مصر تطويرًا شاملًا في غضون 3 سنوات بتكلفة تتجاوز 700 مليار جنيه لإحداث نقلة حقيقية في أحوال 58 مليون مصري، أي أكثر من نصف عدد سكان البلاد.

مبادرة «حياة كريمة»، هي أكبر محاولة من نوعها لإعادة صياغة شكل الحياة في ريف مصر. فالقاهرة ومدن مصر الكبرى هي واجهات مصر الثقافية والعمرانية والاقتصادية، لكن النهضة الجارية في الحواضر المصرية لا تعكس الخبرة الحياتية التي يمر بها المصريون، الذين ما يزال أغلبهم يعيش في الريف، بكل ما تعنيه الفجوة بين ريف مصر وحواضرها من خصم من رصيد التكامل الوطني والحقوق المتساوية للمصريين.

يُعد مشروع «حياة كريمة» من حيث الاتساع، وحجم الإنفاق، وقدر التأثير المتوقع على حياة المصريين؛ هو الأضخم على الإطلاق بين مرتكزات المشروع الوطني المصري لبناء الدولة الثالثة الحديثة. وربما لهذا وصفته الدكتورة «هالة السعيد» وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بأنه مشروع «مارشال مصري»، أي طبعة مصرية من المشروع الذي أطلقه «جورج مارشال» وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس «ترومان» لإعادة إعمار غرب أوروبا بعد الدمار الذي حاق بها أثناء الحرب العالمية الثانية.

مشروع «حياة كريمة» لم تتضمنه «رؤية مصر 2030»، وتحديثاتها الأخيرة؛ وإنما هو رؤية شاملة جديدة تجمع كل برامج تحديث المرافق والخدمات المستهدفة في القرى، في سياق مشروع عملاق موحد لا يقتصر على مد شبكات مياه الشرب وتحسين شبكات الطرق وإنشاء مدارس ومستشفيات جديدة؛ وإنما يشمل مجالات أخرى بما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة لسكان الريف المصري، مما سيؤدي إلى اختصار المدى الزمني لمؤشرات مستهدفة في «رؤية 2030»، بحيث يتم الوصول إليها عام 2024، ووضع مستهدفات جديدة أعلى طموحًا.

في مطلع رئاسته، تحدث الرئيس «السيسي» عن مشروع رائد لإقامة «ريف مصري جديد» قوامه 1.5 مليون فدان، كمرحلة أولى تستهدف إنشاء تجمعات زراعية صناعية سكنية في تلك المناطق الصحراوية التي سيتم استصلاحها بغرض خلخلة الزيادة السكانية في الدلتا والوادي، وتوفير فرص تشغيل وأماكن للسكن للقادمين الجدد من أبناء الريف إلى سوق العمل، فضلًا عن زيادة المعروض في الأسواق من الخضر والفاكهة لضبط الأسعار وكبح الغلاء.

ظنّ البعض أن ذلك المشروع هو بديل عن تطوير الريف المصري القديم، وأن تحسين أحوال القرى ليس ضمن أولويات الحكم. إلا أنه بعد ذلك أيقن أبناء القرى أن الريف المصري ليس غائبًا عن أولويات المشروع الوطني المصري الشامل، لا سيّما مع توسع نطاق مشروع «الريف المصري الجديد» وتزاوجه مع مشروع الدلتا الجديدة على جانبي طريق الضبعة، ومشروعات الاستصلاح التي تباشرها وزارة الزراعة في سيناء وتوشكى وغيرهما لتصل مساحات الأرض المستهدف استصلاحها إلى قرابة 4 ملايين فدان. وانطلق مشروع تحت اسم «حياة كريمة» في يناير عام 2019 لتطوير 375 قرية، أي حوالي 8% من عدد قرى مصر، وتقرر اختيار القرى الأكثر فقرًا ليشملها هذا المشروع.

الحضارة المصرية هي حضارة زراعية، فالأرض والفلاح هما مصدر الثروة التي مولت تشييد مظاهر تلك الحضارة منذ عصر ملوك الفراعنة العظام. لكن بينما كان يجري توجيه فائض الثروة للنهوض بجودة الحياة في العاصمة والحواضر الكبرى، بقي الريف المصري على حاله لقرون طويلة، باستثناء جهود قليلة متفرقة.

تشكل الريف المصري تلقائيًا منذ آلاف السنين، عندما تكونت تجمعات بشرية صغيرة، كان كل منها نواة لقرية مصرية من آلاف القرى التي صنعت ريف مصر عبر التاريخ. اختار المصريون المناطق المرتفعة، من التلال والأكوام، ليبنوا عليها بيوتهم، حماية لها من الفيضان، في حين زرعوا الأراضي المنخفضة المحيطة بهذه المرتفعات الصغيرة، والتي سهل انخفاضها، وقربها من مستوى المياه في النهر، حصولها على ما تحتاجه من مياه الري بأقل جهد ممكن لرفع ونقل المياه.

كان الفيضان يأتي كل عام ليغمر الأرض الزراعية المنخفضة، فيما تظل البيوت المبنية على الأرض المرتفعة في مأمن. مع انتهاء موسم الفيضان، تنحسر مياه النهر لتكشف عن أراضٍ خصبة جاهزة لغرس البذور، فينزل الفلاحون من قراهم المرتفعة ليعملوا في الحقول، حرثًا وغرسًا وحصادًا، حتى يأتي الفيضان في دورته الجديدة.

نظرًا لمساحة الأرض المحدودة فوق الكوم أو التلة التي بُنيت عليها القرية، فإن شوارع القرية ضيقة، وبيوتها متلاصقة. لقد ولّدت هذه التجمعات القروية نمطًا اجتماعيًا لحياة ثقافية واجتماعية مشتركة، اتسمت بالتزاحم في سبيل تسهيل التعاون والاحتماء المتبادل من مخاطر الفيضان، فمنحت التكوين الاجتماعي المصري أهم ملامحه: الازدحام بكل ما يسببه من صراعات، وكل ما يوفره من فرص للتضامن.

القرية المصرية بهذا التصميم هي الإبداع التلقائي للفلاح المصري، منتج الثروة، وسبب الحياة ومصدر الخير في هذا الوادي القديم. لكن بينما كانت العاصمة والحواضر تزدهر، ظل الريف محكومًا بحتميات النهر والفيضان، فكانت المدينة تتغير، فيما بقي الريف ثابتًا على حاله في حتمية وقدرية لا فكاك منها، فكان الفلاح المصري في مطلع القرن العشرين يمارس حياته بنفس الطريقة التي عاش بها الفلاح في زمن ملوك مصر من عظام الفراعنة، وهو ما تشهد به الرسومات على جدران المعابد، وما جاء في كتاب «وصف مصر» بعد ذلك بثلاثة آلاف عام.

لقد جرى تحديث نظام الري المصري، بدءًا من القرن التاسع عشر، وتم إنشاء القناطر والترع والمصارف الكبرى، أعقب ذلك بناء الخزانات والسدود، بدءًا بسد أسوان 1906، الذي تمت تعليته مرتين بعد ذلك خلال العقدين التاليين. لقد سمحت هذه المشروعات بإحداث تغيير تدريجي في العلاقة بين الفلاح والأرض والنهر، وسمحت بزراعة المزيد من الأرض والمحاصيل، وزيادة الثروة. غير أن التحرير الكامل للريف المصري من الاعتماد على الفيضان لم يحدث إلا بعد بناء السد العالي، الذي مكّن مصر من السيطرة الكاملة على الفيضان.

لم يعد بذلك خطر الغرق قائمًا، كما لم تعد الحاجة قائمة لمواصلة السكن فوق الكوم أو التل، فنزل الفلاحون من قراهم المرتفعة، وبنوا بيوتهم في أي مساحة خالية، في الوقت الذي زادت فيه مساحة الأرض المزروعة، وزادت كمية الغذاء المتاح، فيما كان تقدم الرعاية الصحية يتزايد في البلاد، منذ أن أدخل «محمد علي باشا» التطعيمات، وأنشأ المستشفيات الحديثة بمعاونة الفرنسي «كلوت بك»، مؤسس كلية الطب المصرية.

أدى كل هذا إلى زيادة عدد السكان، وزادت الحاجة إلى مزيد من البيوت، وتوسعت القرية في اتجاه السفح، فاختلطت المساكن بالأرض الزراعية في عشوائية، وأصبح البناء على الأرض الزراعية ممكنًا، وأُقيمت قرى جديدة وتجمعات سكانية متفاوتة الحجم وسط الحقول، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل السيطرة على الفيضان. لقد نشأت العزب نتيجة تطورات القرن التاسع عشر، فالملاك الكبار لم يفضلوا العيش في القرية المزدحمة فوق التل، واختاروا العيش وسط مزارعهم، وجذبت بيوتهم وملكياتهم الزراعية أسر الفلاحين التي عملت في أرض المالك الثري، وفي رعاية بيته الكبير المقام خارج القرية.

حدث كل هذا تلقائيًا، ودون أي تخطيط مسبق، ودون أي محاولة للمواءمة بين متغيرات الاقتصاد والمجتمع والثقافة والاقتصاد والعمران، فكانت الأمور تحدث بمبادرات فردية، لتخدم المصالح الخاصة بالأسر الريفية، حتى لو كان في هذا تعارض مع مصالح المجموع الريفي والوطني.

لقد تغير التركيب الاجتماعي للريف، واختفى كبار الملاك من الريف المصري بعد قوانين الإصلاح الزراعي، وبعد أن تولت قوانين المواريث تفتيت ما تبقى من ملكيات كبيرة، وانتشرت الملكيات القزمية بين سكان الريف الذين تضاعف عددهم عدة مرات. وانتقلت الملكيات الزراعية الكبيرة إلى الأراضي المستصلحة حديثًا في الصحراء، حاملة معها سمات عمرانية مختلفة تمامًا عن قرى الريف المصري القديم.

اختفى كبار الملاك من ريف الدلتا والوادي، لكن العزب ظلت قائمة، وهي التي نعتبرها الآن توابع للقرى. أما المشكلة الكبرى التي تواجه القرى الحالية وتوابعها فتتمثل في نقص مساحات الأرض المخصصة للبناء والسكن، فزاد التزاحم، وأصبح من الصعب توفير الأرض اللازمة لبناء منشآت خدمية تستجيب لحاجات السكان، من المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة ومكاتب البريد والوحدات المحلية ومكاتب الجهاز الإداري للدولة.

لعقود طويلة لم يكن توفير هذه الخدمات خاضعًا لخطة حكومية، وإنما كان موضوعًا للواسطة والضغوط وممارسة النفوذ. لقد تولى الملاك الكبار القيام بهذه المهمة في قراهم وتوابعها في زمن ما قبل عام 1952، أما بعد الإصلاح الزراعي فقد أصبح استجلاب الخدمات لأهل الريف هو المجال الرئيسي للمنافسة بين المتنافسين على الفوز بثقة الناخبين الريفيين في الانتخابات النيابية، وكانت هذه هي فرصة أهل الريف الوحيدة للحصول على الخدمات، في ظل انشغال الحكومة بأولويات أخرى.

لقد أطلق المصلحون الدعوات لرفع الإجحاف الواقع على أهل الريف، منذ مطلع القرن العشرين، وحاولت بعض الحكومات الاستجابة لهذه الدعوات، غير أن برنامجًا متكاملًا للنهوض بالريف لم يتم تنفيذه طوال

هذه السنوات. كانت حكومة «علي ماهر باشا» هي صاحبة أول محاولة طموحة للنهوض بالريف، فأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية في عام 1939، وتوالت في السنوات التالية برامج النهوض بالريف، فتم إقرار قانون الصحة القروية، وأنشأت وزارة المعارف سلسلة المدارس القروية، لكن كل هذه الجهود جاءت جزئية ومتقطعة، لم تترك أثرًا مهمًا على وجه الحياة في الريف.

كان لدى ثورة يوليو طموحات كبيرة تخص الريف، وكان لقوانين الإصلاح الزراعي أثر مهم في تعزيز فئة الفلاحين الصغار والمتوسطين، وإعادة توزيع الدخل في الريف. غير أن حكومة الثورة واصلت نزح الفائض الاقتصادي من الريف لاستثماره في المدينة، من خلال نظام الدورة الزراعية، واحتكار الدولة لتجارة المحاصيل الرئيسية. لقد كان فائض الإنتاج الزراعي هو مصدر تمويل برنامج التصنيع الطموح، ومشروعات التنمية والخدمات الكبرى في المناطق الحضرية. صحيح أن الريف قد حصل على بعض المنافع في شكل بناء المدارس ودور الرعاية الصحية ومنشآت خدمية متنوعة؛ إلا أن الفجوة بين الريف والمدينة ظلت متسعة، وظل الريف مرادفًا للفقر ونقص الخدمات.

حاول نظام «مبارك» الإدلاء بدلوه في مسألة تنمية الريف، ووضع في سبيل ذلك، في عام 1993، برنامج «شروق»، وهو برنامج طموح لتنمية الريف؛ إلا أن الأفكار الرائعة التي وردت في هذا البرنامج لم تذهب بعيدًا عن صفحات الورق الذي كُتبت عليه. كانت كل محاولة من هذه المحاولات تترك أثرًا ضئيلًا على وجه الحياة في ريف مصر، وعبر هذه الآثار الضئيلة المتناثرة، تغير وجه الحياة في الريف المصري ليصل إلى الصورة التي نعرفها اليوم، والتي لم تصنعها البرامج الحكومية، بقدر ما صنعتها عشوائية مبادرات الأهالي، خاصة مع انتشار ظاهرة العائدين من النفط، بكل ما في ذلك من فجوة في جودة الحياة بين الريف والمدينة، ومن اختلاط مظاهر الحياة الحضرية والريفية بشكل عشوائي، ومن تزاحم ونقص في أماكن السكن والخدمات، ومن تعدٍّ على الأرض الزراعية.

«حياة كريمة» هو برنامج جديد يستهدف جودة حياة أهلنا في ريف مصر، ولكنه ليس مجرد برنامج إضافي سيتعثر بعد قليل، مثلما تعثرت البرامج والخطط التي جربتها الحكومات من قبل. لقد تم وضع برنامج «حياة كريمة» ليصل إلى منتهاه، لأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تخصيص تمويل كبير كافٍ لتغطية احتياجات برنامج للتنمية الريفية طوال فترة تنفيذ البرنامج؛ كما يجري فيها تحويل الموارد من المدينة إلى القرية بغرض تنمية الأخيرة؛ وأيضًا تُظهر فيها القيادة السياسية هذا المستوى الرفيع من الالتزام الشخصي والمباشر بتنفيذ البرنامج؛ حيث ينشغل رئيس الدولة بتدارس وتوجيه أدق تفاصيل المشروع، وأظن أنّ في هذا ما يكفي من ضمانات لإنجاح هذا المشروع الطموح.

2- مشروع «حياة كريمة» واستكمال خريطة التقدم في مصر

المتابع لمسار التنمية المصرية الشامل والذي بدأ جولته التاريخية بعد ثورة 30 يونيو 2013، سيجد أنه قام على مسارين رئيسيين: أولهما توليد الجديد والراقي والمتقدم من الثروة والأصول ممثلة في مشروعات للطاقة والمواصلات واختراق الإقليم المصري بمدن وشواطئ وبنية أساسية كافية للجمهور المصري خلال فترات زمنية قصيرة. وثانيهما معالجة

القضايا المصرية المستعصية على الحل منذ سنوات وعقود طويلة، وباتت متعارضة ومتناقضة مع شكل ونوعية التنمية المصرية الحالية.

في العقود السابقة كانت هناك مبادرات للاهتمام بالريف المصري، ولكنها لم تكن بهذا الحجم وسرعة التنفيذ التي تستهدف الآن الآلاف من القرى المصرية لإلحاقها بعملية التطوير في مبادرة «حياة كريمة». والمتتبع لمسار التطور في مصر يجد، وبالمقارنة بالسنوات الماضية قبل الثورة، أن هناك فارقًا كبيرًا في معدل النمو، ودفعة كبيرة لتنمية أقاليم مصر كلها. فلم يعد هناك إقليم بالدولة لم يشهد التطور، كما أصبحت هناك نوعية جديدة من التنمية، فالوارد هنا هو مخطط تدريجي يستهدف الوصول إلى حياة أفضل للمواطن، بمنازل صحية، وصرف صحي، ومرافق متكافئة ومتطورة. ومصدر الإلهام هنا قائم على مبدأ استنّته التجربة المصرية المعاصرة بعد ثورة يونيو، وهو أن التنمية تعني إدارة للثروة وليس إدارة الفقر، سواء كان ذلك في الريف أو في الحضر.

وانطلاقًا من رؤية مصر 2030، كان إطلاق الرئيس «عبد الفتاح السيسي»، في يناير عام 2019، مبادرة «حياة كريمة» لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، كما تُسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا، وبخاصة في القرى. وتستهدف المرحلة الأولى من المبادرة القرى ذات نسب الفقر من 70% فأكثر، وهي القرى الأكثر احتياجًا التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة. أما المرحلة الثانية من المبادرة فتستهدف القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70%، وهي القرى الفقيرة التي تحتاج إلى تدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى. بينما تستهدف المرحلة الثالثة من المبادرة القرى ذات نسب الفقر أقل من 50%.

وتُعد مبادرة «حياة كريمة» خطوة هامة لوجه جديد للريف والتنمية في مصر، والدولة في سباق مع الزمن لتلاحق كافة المتطلبات لحياة أفضل، ورفع المستوى المعيشي للمواطن. وتسعى الدولة المصرية لـ "تربيط» كافة المحافظات ببنية أساسية كبيرة. وإصلاح الريف المصري الذي به أكثر من نصف السكان هو ما يجعل هناك إصلاحًا كبيرًا للإنسان المصري، والاهتمام بكافة المجالات وعلى رأسها: الصحة، والتعليم، واستصلاح الأراضي. وتهدف في الأساس إلى البحث في الأسباب التي تدفع المواطنين إلى ترك الريف، ومحاولة التعامل مع هذه الأسباب بتلك القرى لمنع الهجرة منها من خلال توفير الشروط اللازمة لحياة كريمة.

«حياة كريمة» هي -أولًا وآخرًا- استكمال جوهري لخريطة التقدم في مصر. وليس خافيًا على أحد أن العصور التنموية السابقة كانت خططها في الواقع تؤدي إلى تنمية الحضر على حساب الريف، والمدن على حساب القرى، من خلال سياسات التسعير للمحاصيل الزراعية. وكانت النتيجة هي تكوين فروقات هائلة بين المدن والحضر من ناحية، وقرى مصر وريفها من ناحية أخرى. وكانت المُحصّلة هي الكثير من الحرمان للأخير، ودفع المواطنين إلى الهجرة إلى المدن، وتكوين حزام للفقر فيها. وإذا لم يتيسر ذلك كان خلق «العشوائيات» ذاتها على الأرض الزراعية ذاتها طالما أن العائد من الأرض لم يعد لا كريمًا ولا كافيًا.

معالجة ذلك تقوم على تطوير الريف المصري كمًّا ونوعًّا، وتطوير سبل الرزق وتفعيل وسائل الإنتاج وفي المقدمة منها الزراعة التي باتت على موعد مع ثورة زراعية جديدة في مصر. وكما هو معلوم فإن أول ثورات الإنتاج في التاريخ البشري كانت في الزراعة، وكانت مصر واقعة في طليعتها، مما أدى ليس فقط إلى بنائها تاريخًا مزدهرًا، وإنما أكثر من ذلك بقيادة العالم على هذا الطريق.

ولّدت الزراعة المصرية في التاريخ القديم سبلًا لمنح الإنسان الكثير من السعرات الحرارية بزراعة البطاطس، وما هو أكثر بزيادة البروتين من خلال تدجين الطيور والتعايش معها. وخلال الفترة الأخيرة وما صاحبها من وباء كورونا فإن الزراعة المصرية لم تقدم الغذاء للشعب المصري فحسب؛ ولكنها ساهمت في زيادة الصادرات المصرية خلال هذه الفترة الصعبة.

مبادرة «حياة كريمة» تُعيد للريف المصري والزراعة المصرية القدرة على المساهمة في البناء المصري الحديث من خلال مشروع وطني يمد التقدم على مصراعيه للأغلبية من المصريين حينما يعطيهم الفرص العظيمة لعيش كريم، وصحة عفية، وثقافة وتعليم يؤهل للعمل والكسب من خلال تقدم الزراعة ذاتها وتصنيعها.

منبع ذلك كله هو استعادة الكرامة للإنسان المصري على أرض وطنه، في تكامل كبير يقوم على امتداد ليس فقط العمران وإنما الزراعة المصرية من خلال مشروعات كبرى في سيناء والدلتا الجديدة والوادي الجديد. النبع الصافي لذلك هو مشروع التقدم الكبير الذي لا يترك مواطنًا بعيدًا عن المساهمة في المشروع الوطني، ولا يترك مواطنًا دون التمتع بنتائج هذا المشروع.

3- فلسفة المشروع

في الحقب الماضية كانت التطلعات والآمال عظيمة، أحلام لملايين من المصريين تمنوا أن يجدوا بلدهم ينهض ويتخلص من مرض الفقر والجهل والتراجع في كل المجالات، وأن ينعموا بالرخاء الحقيقي وليس المزيف المبني على دعاية كاذبة، وأن يجدوا إدارة حاكمة تنظر لمصر في مشاريع النهوض والتنمية المستدامة بشكل عادل، ولا تركز فقط على العاصمة والمدن الكبرى وتضع ما يزيد على نصف السكان بقرى ونجوع مصر في ذيل اهتماماتها.

يمكن وضع مشروع «حياة كريمة» في كفة وكل المشروعات التنموية العملاقة التي خلال السنوات الـ٧ الماضية في كفة أخرى، المشروع في حد ذاته هو الأعظم على الإطلاق في تاريخ مصر الحديث، والأكثر إنسانية، يستهدف تغيير حياة حوالي 58% من الشعب المصري في القرى والنجوع والمناطق العشوائية في المراكز والحضر؛ للارتقاء بمستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإحداث تغيير إيجابي في مستوى معيشتهم، وخلق واقع جديد من التنمية الشاملة المستدامة لهذه التجمعات الريفية المحلية من خلال تحسين جودة التعليم والصحة والزراعة والاتصالات وقطاع البنى التحتية.

كانت أقصى أحلام المصريين في القرى والنجوع بسيطة وإنسانية إلى أقصى درجة، مثل: رصف طريق يربط بين القرية والمركز التابعة له، بناء وتطوير وحدة صحية أو مستشفى، الحصول على موافقة هيئة الأبنية التعليمية لبناء مدرسة، أو مطالبة عضو مجلس نواب بالتدخل لوضع القرية على قائمة الأولوية لمشروعات الصرف الصحي والمياه، أو إنشاء وحدة محلية ومكتب بريد وتطوير مركز شباب، أو توفير فرصة عمل حكومي أو في القطاع الخاص لشباب القرى خريجي الجامعات والمعاهد والدبلومات.

لم يكن في مخيلة المصريين في هذه القرى أن الدولة يمكن أن تهتم بهم بنفس القدر الذي تهتم به بمواطني المدن والعاصمة، لكن أحلامهم البسيطة هذه ستصبح واقعًا مع مشروع «حياة كريمة» الذي سيحقق لهم أكثر مما كانوا يحلمون به، وسيغير حياتهم في صورة تقلل من بحثهم عن خيارات أفضل للحياة عبر الهجرة غير الشرعية أو السفر للمدن الكبرى لإيجاد فرص عمل وجودة حياة ومعيشة

تضمن لهم الحد الأدنى من الكرامة والاستقرار الاجتماعي.

وعليه، قامت فلسفة المشروع على شمولية التدخل متعدد الأبعاد متكامل الملامح بهدف الاستثمار في الإنسان المصري، فهو المستفيد من التنمية، وهو المحرك لها في آن واحد. وبالتالي تنعكس مخرجات هذا المشروع على مكافحة الظاهرة الإرهابية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويقوم مشروع حياة كريمة على 4 مرتكزات أساسية، هي: تضافر جهود الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني ودعم المجتمعات المحلية في إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد السواء، وأهمية تعزيز الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل، وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية.

أما المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المشروع فتشمل الشفافية في تداول المعلومات، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، والالتزام والتعهد لكل شريك للقيام بدوره وفق منهجية العمل ومعايير الخدمات، ودعم اللامركزية عن طريق تفويض السلطة وإتاحة قدر أكبر من المرونة وتقريب المسافة بين مستويات اتخاذ القرار، والنزاهة في أداء الخدمة لمستحقيها، والثقة المتبادلة بين كافة الجهات الشريكة والشباب المتطوع للعمل، والتوازن بين تقديم التدخلات الخدمية والتدخلات التنموية والإنتاجية.

4- أهداف المشروع

مر مشوار الوصول إلى المشروع القومي لتطوير الريف المصري «حياة كريمة» للمواطن المصري بعدة محطات، وكانت البداية بتكليف الرئيس السيسي لوزارة التنمية المحلية بوضع برنامج قومي لتنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها 4741 قرية وتوابعها (30888) عزبة وكفر ونجع اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا بهدف تحسين جودة حياة أهل القري بمشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيبًا عادلًا من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة، وأيضًا نصيبًا عادلًا في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصًا للعمل الشريف المنتج.

وكان من المتوقع أن يتم تنفيذ البرنامج على 5 مراحل هي: الاستكشاف والتعرف، استنهاض المجتمع، التخطيط، تنفيذ الخطة التي وضعها أهل القرية، تقييم الإنجاز على ما تحقق، تبدأ من العام المالي 2015/2014 وتنتهي بنهاية العام المالي 2030/2029، لكن لم تسر وتيرة العمل بالشكل المطلوب، فطالما حلم الرئيس السيسي بواقع حياة المواطنين بالريف بشكل جذري بما يتضمن ذلك تحسين الأحوال السكنية والمعيشية والثقافية للمواطنين وألا يقتصر الأمر على بضع مشروعات لتطوير المرافق والطرق وترك المواطن يأن من ضيق ذات اليد وانخفاض الرواتب، وتدهور حالة المسكن داخل منزله.

لذا كان أمام الدولة خياران إما التحسين الشكلي والذي يتوقع انهياره بعد بضعة سنوات أو حتى عقود لعدم معالجة أساس المشكلة وفكر وثقافة المواطنين بهذه القرى، فيمكن وصف الوضع في هذا الحال بأنه تطوير فوق بركان من الغضب والفقر والجهل. أو الخيار الثاني وهو التغيير الجذري للأوضاع المعيشية للسكان ومساكنهم هذا إلى جانب تحسين البنية التحتية بالريف. لكن هذا له تكلفته، لكن مكاسبه غير محدودة على كافة المستويات.

واختارت القيادة السياسية الخيار الأصعب، بضرورة تغيير وجه الحياة بالريف بشكل كامل، وأعلن الرئيس السيسي عن إطلاق مبادرة "حياة كريمة" في 2 يناير 2019 –وهي أحد مكونات برنامج التنمية المحلية لتطوير القرى المصرية- بهدف توفير سبل الحياة الكريمة للفئات الأكثر احتياجًا في القرى والمراكز الفقيرة في الريف وكذلك المناطق العشوائية في المدن، عبر توفير السكن الكريم والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين من مرافق وخدمات صحية وتعليمية واجتماعية، ورفع المعاناة عن الأسر الأكثر احتياجًا بتوفير الدعم المالي وفرص عمل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في مبادرة هي الأكبر عالميًا في العصر الحديث.

وهدفت المبادرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للارتقاء بحياة أكثر من 60 مليون إنسان في الريف المصري في كافة نواحي الحياة، نذكر منها ما يلي:

- التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.
- التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية. ويستهدف البرنامج تطوير حوالي 4600 قرية من خلال تطوير مراكز إدارية بالكامل (175 مركز موزعة على 20 محافظة).
- الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.
- توفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.
- إشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم.
- تنظيم صفوف المجتمع المدني وتوطيد الثقة في كافة مؤسسات الدولة.
- الاستثمار في تنمية الإنسان المصري.
- سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.
- إحياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

5- مكافحة الفقر

يتخذ مشروع حياة كريمة سياسة جديدة في التعامل مع الفقر، فلم تقتصر أهداف المبادرة على المواطن فحسب وإنما اتسعت لتشمل الارتقاء بمسكنه وتعليمه وصحته، وكذلك البيئة المحيطة. هذا جنبًا إلى جنب قيام المجتمع المدني بدوره في رفع الوعي بقضايا تؤثر بلا شك على التنمية المستدامة كمشكلة الزيادة السكانية، حيث يتم التوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم النسل، وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي.

المجموعة الأولى:

تشمل المجموعة الأولى من المرحلة الأولى من المبادرة تطوير 143 قرية بـ 11 محافظة ترتفع فيها نسبة الفقر عن 70%، معظمها في محافظات الصعيد بواقع 7 محافظات في الوجه القبلي وبها أكثر من 130 من أصل 143 قرية. وهي المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان والوادي الجديد ومطروح والبحيرة والدقهلية والقليوبية بإجمالي 1.81 مليون مستفيد وباستثمارات بلغت 3.95 مليار جنيه. وتنتهي في يونية عام 2021، وضمت المرحلة تطوير 61 قرية كبيرة الحجم تم بها تطوير الصرف الصحي والمدارس وتوصيل مياه، هذا فضلا عن 53 تدخل للفئات الأولى بالرعاية في شكل تغيير منزل أو توفير رعاية صحية

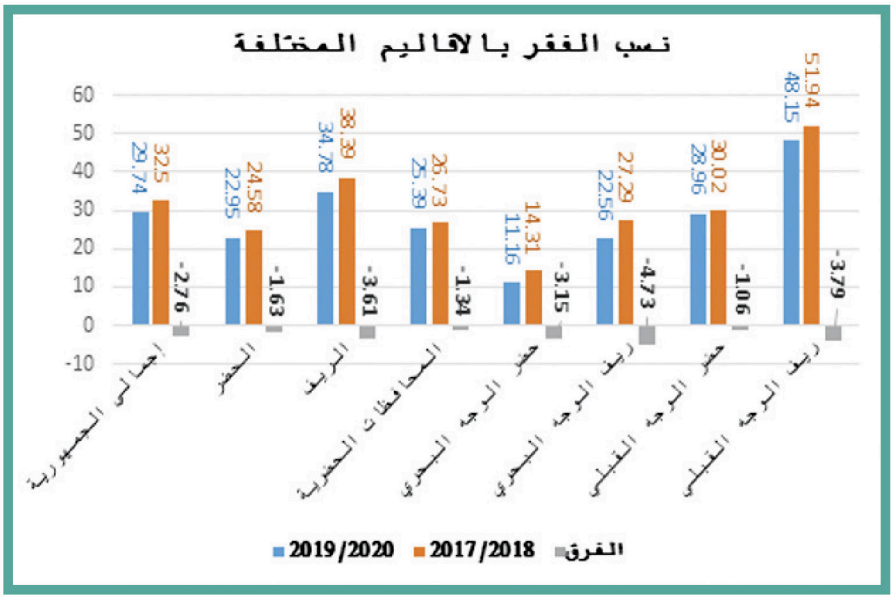

وغيره. وبنهاية العام يكون قد تم الانتهاء من 12 قرية في محافظات مطروح وأسيوط والمنيا وسوهاج وقنا والأقصر.

ومن خلال المبادرة أصبحت 49 قرية بإجمالي حوالي 406 ألف مواطن مغطاة بخدمات الصرف الصحي المأمونة، كما تم تحسين ورفع كفاءة خدمات مياه الشرب النظيفة بـ 87 قرية بإجمالي حوالي1.329 مليون نسمة، كما تم توصيل 40 ألف وصلة منزلية لمياه والشرب والصرف الصحي للفئات الأكثر احتياجا داخل القري، ورفع كفاءة وتطوير وتجهيز الوحدات الصحية بـ42 قرية وفقًا لنموذج التأمين الصحي الشامل.

المجموعة الثانية:

فيما تستهدف المجموعة الثانية من المرحلة الأولى 287 قرية، نسب الفقر تزيد فيها على 68%، باستثمارات 9.6 مليار جنيه وتتركز الاستثمارات في قطاع الصحة من خلال إنشاء أو رفع كفاءة الوحدات الصحية والتعليم وإنشاء مدارس جديدة أو إضافة فصول أو رفع كفاءة مدارس قائمة، كذلك توصيل مياه الشرب إلى 100 % من القرى المستهدفة. هذا فضلا عن ضخ 120 مليون جنيه لتأهيل أو توفير مراكز شباب في القرى التي لا يوجد بها. كما يتم ضخ 108 ملايين جنيه في قطاع الطب البيطري باعتباره دعامة الاقتصاد الريفي، كذلك دعم قطاع الري من خلال تبطين الترع والذي يخلق مساحات جيدة لاستغلالها في المشروعات وكذلك حفاظا على البيئة من التلوث.

واستثمارًا لنجاح المبادرة كلف الرئيس السيسي بتوسيع نطاق مبادرة «حياة كريمة» لإحداث تطوير شامل في 1000 قرية مصرية جديدة تضاف وتنفذ بالتوازي مع الـ 375 قرية الجاري العمل فيها ضمن المرحلة الحالية للمبادرة. ويستفيد من المرحلة الجديدة من المبادرة حوالي 18.5 مليون مواطن مصري.

وفي 27 ديسمبر 2020، أعلن الرئيس السيسي عبر صفحته الرسمية توجيهه للحكومة والمؤسسات المعنية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني بإطلاق المرحلة الثانية للمبادرة والتي تستهدف 50 مركز على مستوى الجمهورية بإجمالي 1381 قرية موزعة على مختلف محافظات الجمهورية، على أن يتم بدء التنفيذ في يناير باشتراك كل الأجهزة الحكومية المعنية 2021. وروعي في اختيارها أنها تضم أكبر عدد من القري التي كان مخطط شمولها بمبادرة "حياة كريمة" خلال الأعوام المقبلة.

ويستهدف البرنامج إحداث تطوير في كافة التجمعات الريفية بالقرى الواقعة في نطاق المراكز التي سيتم اختيارها من خلال توفير خدمات البنية الأساسية، وتحسين الاتصالية الجغرافية من خلال رصف الطرق والإنارة العامة، وتوفير خدمات المدارس والمرافق الصحية، فضلًا عن تبطين الترع وتحسين نظم الري والصرف الزراعي ومشروعات التنمية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى تحسين نمط السكن من خلال التوسع الرأسي الذي يحد من التعدي على الأراضي الزراعية.

وأوضحت وزارة التنمية المحلية، آلية اختيار القرى الأكثر فقرا بمصر سيكون من خلال اختيار المراكز حيث سيتم اختيار المركزين الأكثر فقرا بكل محافظة. وتضم المرحلة الأولى من المبادرة المحافظات الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية، وهم سوهاج وأسيوط والبحيرة، والمنيا.

وكشف الدكتور خالد قاسم، مساعد وزير التنمية المحلية، إن الدولة خلال الست سنوات الماضية ضخت استثمارات في الصعيد قيمتها 345 مليار جنيه، لافتًا إلى إنه سيتم الانتهاء من تنمية 1000 قرية في 2024، بينها 664 قرية في الصعيد.

لافتًا إلى أنه تم إنفاق 10.5 مليار جنيه على 2291 مشروعا لتلبية احتياجات المواطنين في القرى الأولى بالرعاية في الصعيد، حيث تم إنفاق 450 مليون جنيه على 100 وحدة صحية، و1000 مشروع رصف وكباري للطرق الفرعية في القرى والنجوع، وتم إنفاق 750 مليون جنيه على 150 مدرسة، ومليار ونصف المليار جنيه على 200 مشروع مياه شرب، و1.4 مليار جنيه، على 500 مشروع كهرباء وإنارة، كما تم ضخ معدات للنظافة في القرى والنجوع في 10 محافظات هي الأولى بالرعاية قيمتها 750 مليون جنيه. مشيرًا إلى أن برنامج التنمية في صعيد مصر بدأ بمحافظتي سوهاج وقنا.

وكشف، أنه تم ضخ 500 مليون دولار في مشروعات برنامج التنمية في صعيد مصر، من ميزانية الدولة، و500 مليون دولار أخرى بشراكة استراتيجية مع البنك الدولي، من خلال قرض طويل الأمد.

ولأن الفقر يمثل عقبة أساسية في سبيل هذا الهدف، فضلا عن مخاطره على الاستقرار السياسي والاجتماعي. تعهدت الحكومة

باستهداف الفقر، والفجوات التنموية بين محافظات الجمهورية، وقد كلف الرئيس السيسي وزارة التنمية المحلية بوضع برنامج قومي لتنمية وتطوير جميع القرى المصرية البالغ عددها 4741 قرية وتوابعها (30888) عزبة وكفر ونجع اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا بهدف تحسين جودة حياة أهل القري بمشاركتهم الفعلية، لتجد كل قرية نصيبًا عادلًا من الخدمات المتنوعة في البنية الأساسية والخدمات العامة، وأيضًا نصيبًا عادلًا في المشروعات الاقتصادية ليتحسن دخل أبناء القرى ويجدوا فرصًا للعمل الشريف المنتج.

الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الحكومة خلال السنوات الأخيرة ساهمت في تقليل نسب الفقر إجمالًا بحوالي 3%، فيما انخفضت معدلات الفقر بريف الوجه البحري بحوالي 5% خلال العامين الأخيرين، وذلك بمقارنة بحثي الدخل والإنفاق لعامي 2018/2017 و2020/2019.

وفي حقيقة الأمر، مشروع حياة كريمة وغيره من برامج الحماية الاجتماعية هي جزء من خطة الدولة المصرية 2030، والتي تعمل على تطوير البرامج الداعمة لتحقيق الرؤية والأهداف الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية. من خلال رفع كفاءة منظومتي الحماية والدعم وتوسيع نطاق تأثيرها وربطها بقاعدة بيانات دقيقة ومحدثة، وتقييمها وفقًا لية واضحة لقياس كفاءتها بما يضمن تحقق الحماية ووصول الدعم بمختلف أنواعه المالية والعينية إلى مستحقيه وتعظيم مردوده المجتمعي.

كما هدفت الخطة تحقيق الاندماج المجتمعي من خلال العمل على تقليص الفجوات المجتمعية والجيلية دون الإخلال بتكافؤ الفرص، من خلال دعم ريادة الأعمال لإتاحة فرص لتشغيل الشباب واستيعاب طاقاتهم مع التركيز على شباب المناطق الأكثر فقرًا.

كذلك تحقيق التوازن في التوزيع الجغرافي للخدمات من خلال تحفيز العمل التنموي على المستوى المحلي ووضع معايير واضحة ومحددة لتوزيع الاستثمارات المخصصة لتمويل الخدمات العامة على المستوى المحلي. من خلال تطوير برنامج تحفيزي وتشاركي يهدف للتوجه التدريجي من العمل الخيري إلى العمل التنموي لجميع مؤسسات المجتمع المدني في كافة محافظات الجمهورية.

كل هذه البرامج تهدف للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الكمية الفرعية، في 2030، فتهدف الخطة أن تصل نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع إلى 0% عام 2030 بينما كان من المخطط أن تصل النسبة إلى 2.5% عام 2020إلا أن النسبة الحالية وصلت إلى نحو 4.5%، ويرجع ذلك إلى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تأثير جائحة كورونا المستجد التي سببت أزمة ركود اقتصادي عالمي، وزيادة معدلات البطالة، والفقر.

كما تهدف الخطة إلى وصول مؤشر الفجوة الجغرافية في نسبة السكان تحت خط الفقر إلى نسبة 5% عام 2030، في حين كانت النسبة في 2014 تقدر بـ 17%، كما تهدف الخطة أن تكون نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر في 2030 تقدر بـ 5%، ووفقا لإحصائيات المجلس القومي للمرأة فإن المعيلات تمثلن نسبة 18% من السيدات في مصر، بينما تصل نسبة النساء اللاتي يعملن في مهن "هشة" غير منتظمة إلى 40% من إجمالي العاملات في مصر.

كما أشارت الخطة إلى عدد من المؤشرات ذا التماس مع قضية الفقر والتي لم يتحدد المعيار الكمي المستهدف لها في 2030، مثل نسبة المسنين تحت خط الفقر، نسبة السكان بالمناطق العشوائية غير الآمنة، نسبة الأطفال بلا مأوي، الفجوة الجغرافية في جودة خدمات التعليم والصحة، والحصول على عمل لائق، وعدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية، وقياس مدى كفاءة المنظومة الحكومية في استهداف الفئات المستحقة للدعم.

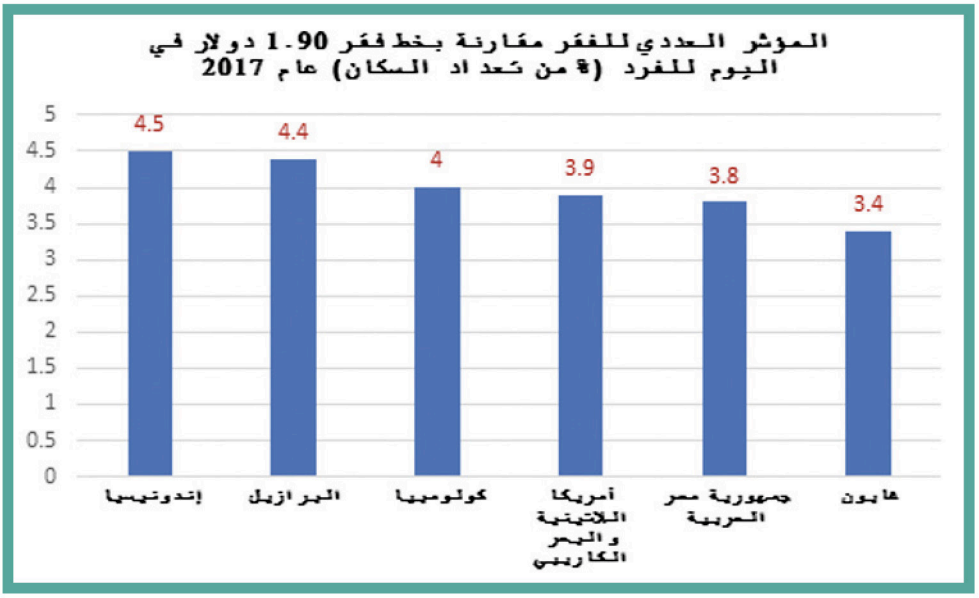

وكل هذه البرامج والأهداف تصب في بوتقة أسمى وهي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي اتخذ الهدف الأول له من بين سبعة عشر هدف هو هدف القضاء على الفقر.

وعلى الصعيد العالمي، ما زال أكثر من 800 مليون شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وكثير منهم يفتقرون إلى الغذاء الكافي ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحي. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع في بلدان مثل الصين والهند إلى رفع الملايين من براثن الفقر، ولكن التقدم كان متفاوتا. إذ كان التقدم محدودا في مناطق أخرى، مثل جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتان تمثلان معًا 80 في المائة من الذين يعيشون في فقر مدقع.

كما أن من المتوقع تؤدي أزمة تغير المناخ إلى تفاقم الأزمة، فتعديل أنماط هطول الأمطار سيؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية، وهو ما قد يؤثر على دخول صغار المزارعين الذين يعتمدون على إنتاج السلع الأساسية لكسب عيشهم.

ووفقًا لتقرير لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2018 أن مناطق خطوط العرض المنخفضة، حيث تقع معظم البلدان النامية وأقل البلدان نموًا، تتأثر الزراعة بالفعل سلبًا بتغير المناخ، وتحديدًا بسبب ارتفاع وتيرة حالات الجفاف والفيضانات. وفقًا لهذه الدراسة، يمكن أن تنخفض غلة المحاصيل في غرب إفريقيا والهند بنسبة 2.6 – 2.9% بحلول عام 2050. جنبًا إلى جنب مع النمو السكاني الكبير في هذه المناطق، ومن المرجح أن يسبب هذا الانخفاض نقص هائل في الغذاء.

6- الشراكة بين القطاع الحكومي والمجتمع المدني والقطاع الخاص

دعت الدولة من خلال هذا المشروع إلى تضافر جميع الجهود من أجهزة الدولة وجمعيات ومؤسسات العمل الأهلي ورجال الأعمال وغيرهم، لتنفيذ هذا المشروع والوقوف على الاحتياجات الأساسية لأهل تلك القري، وجاء هذا المشروع القومي «حياة كريمة» لتوحيد جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، فهو لا يقوم فقط على مؤسسات الدولة، بل على شراكة بين مكونات المجتمع الثلاثة «الحكومة والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص»، مؤسسات الدولة ممثلة في 20 وزارة، والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، بجانب أكثر من 23 جمعية مجتمع مدني، ثم الضلع الثالث والمشارك في تنفيذ المشروع وهو القطاع الخاص من شركات ومصانع يتم التعاقد معها لتوفير كل احتياجات المشروعات التي سيتم تنفيذها في القرى المستهدفة.

7- مراحل المشروع

تحولت مبادرة «حياة كريمة» التي انطلقت عام 2019 إلى مشروع قومي تحت عنوان: «المشروع القومي لتطوير الريف المصري (حياة كريمة)»، وقد جاء التبني الرئاسي الكامل لهذه المبادرة جاء بعد دراسة وافية لمجريات تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية، ومعدلات الأداء والتنفيذ، ومدى الرضا الشعبي في القرى والمراكز المستهدفة عن الخدمات المقدمة. وقد جاءت كلمة رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي في المؤتمر الأول للمشروع القومي لتنمية قرى الريف المصري (حياة كريمة) كحصاد لجهود بدأت منذ عام 2019، وكانت مرتبطة بخطة عامة لبناء وتشييد سلسلة من المشروعات القومية العملاقة، بلغت تكلفتها أكثر من ستة تريليونات جنيه خلال سبع سنوات، وتجاوز حجم الاستثمارات التي تم رصدها لمبادرة حياة كريمة حاجز الـ 700 مليار جنيه.

وهو المشروع الذي يمكن وصفه بمشروع القرن للألفية الجديدة، وأيقونة مصرية للجمهورية الجديدة، وإعادة لرسم خريطة مصر وتوزيع البشر والإمكانات الاقتصادية على كافة ربوع مصر بما يستجيب لمشكلات الحاضر وتحديات المستقبل.

وقد قُسّم مشروع حياة كريمة إلى ثلاث مراحل حسب حاجة القرى الأكثر احتياجًا، وفقًا لبيانات ومسوح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، استهدفت المرحلة الأولى القرى التي تتعدى نسبة الفقر في سكانها 70 بالمائة، بواقع 51 مركزًا على مستوى 20 محافظة بإجمالي 18.4 مليون مستفيد في 1376 قرية وأكثر من 9 آلاف عزبة وتابع. واستهدفت المرحلة الثانية القرى التي تتراوح نسبة الفقر فيها بين 50 و70%، والمرحلة الثالثة تستهدف القرى التي تقل نسبة الفقر فيها عن 50%.

ومن أهم المعايير الأساسية لتحديد القرى الأكثر احتياجًا، ضعف الخدمات الأساسية من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه، وانخفاض نسبة التعليم، وارتفاع كثافة فصول المدارس، ومدى الاحتياج إلى خدمات صحية مكثفة لسد احتياجات الرعاية الصحية، وسوء أحوال شبكات الطرق، بجانب ارتفاع نسبة فقر الأسر القاطنة في تلك القرى.

حياة كريمة.. التحول والإنجاز

1- واقع ما قبل «حياة كريمة»

كشف تعداد مصر 2017 عن كثير من صورة الفجوة بين الحضر والريف قبل إطلاق مبادرة حياة كريمة، متمثلة في انخفاض مستوى الخدمات والمرافق والطرق وجودتها، والإنفاق على التعليم، وكان من أبرز ملامح الوضع في 2017 ما يلي:

وكشف التعداد أن هناك حوالي مليون و800 فرد بالريف – من إجمالي 54564390 فردًا يمثلون 13112300 أسرة يعيشوا في الريف- يعيشون بوحدات مشتركة (حجرة أو أكثر في وحدة سكنية)، منهم حوالي 25.5 ألف أسرة لا يوجد لديهم مطبخ، و4639 أسرة ليس لديهم حمام. بينما تخطت الأعداد 450 ألف أسرة لمن لديهم مطبخ وحمام مشترك.

كما يعيش ما يزيد عن 1.2 مليون أسرة ريفية بحجرة مستقلة بما يزيد عن مثيلتها في الحضر بحوالي مليون أسرة، أغلبهم يستخدم مطبخ وحمام مشترك، بينما لا يوجد لدى 63109 أسرة مطبخ، كما لا تملك 9160 أسرة منها حمام على الإطلاق.

وأكدت بيانات تعداد 2017، أن معدل التزاحم (عدد الأفراد/عدد الأسر) بالريف أعلى منها بالحضر وتعادل 1.21%، بينما سجلت 1.14% بالحضر، كما يزيد متوسط حجم الأسرة (عدد الأفراد/عدد الأسر) بالريف عن نظيره بالحضر بحوالي 0.27% مسجلة 4.16% بالريف.

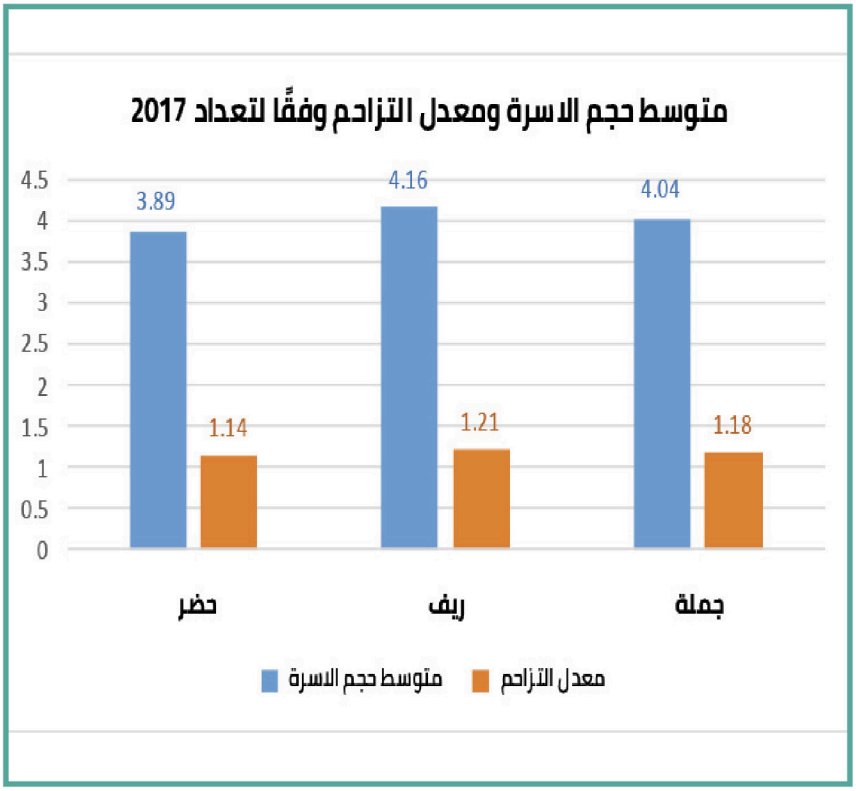

Number of Egyptian Households by Type of Housing unit and Utilities — عـدد الأسر المصرية طبقاً لنوع الوحدة السكنية والمنافع

Table : 13 — **جدول : 13**

Type of Housing unit		Utilities المنافـــع						جملة الأسر Total Households	نوع الوحدة السكنية	
		Bathroom حمـام			kitchen مطبـــخ					
		لايوجد None	مشترك Shared	خاص Private	لا يوجد None	مشترك Shared	خاص Private			
Total Egypt	Whole Building	4,544	10	2,495,219	38,030	6	2,461,737	2,499,773	المبنى بأكمله	إجمالى الجمهورية
	Apartment	0	0	18,293,166	0	0	18,293,166	18,293,166	شقة	
	One or more Rooms in a Housing Unit	7,355	596,086	0	36,072	567,369	0	603,441	حجرة أو أكثر فى وحدة سكنية	
	One or more separate Rooms	16,246	1,484,481	0	106,040	1,394,687	0	1,500,727	حجرة مستقلة أو أكثر	
	One or more Floors	0	0	520,832	0	0	520,832	520,832	دور او اكثر	
	Shop	2,490	1,082	18,095	984	2,851	17,832	21,667	دكان	
	Kiosk /Tent/ Hut / Fixed-Cart	12,522	25	2,239	14,786	0	0	14,786	كشك/عشة /خيمة/عربية ثابتة	
	Cemetery Yard	35	57	568	660	0	0	660	حوش مدفن	
	Boat House	3	2	22	3	2	22	27	عوامة	
	Total	43,195	2,081,743	21,330,141	196,575	1,964,915	21,293,589	23,455,079	جملة	
Urban	Whole Building	639	2	388,505	3,272	2	385,872	389,146	المبنى بأكمله	حضر
	Apartment	0	0	9,430,267	0	0	9,430,267	9,430,267	شقة	
	One or more Rooms in a Housing Unit	2,716	123,143	0	10,563	115,296	0	125,859	حجرة أو أكثر فى وحدة سكنية	
	One or more separate Rooms	7,086	292,002	0	42,931	256,157	0	299,088	حجرة مستقلة أو أكثر	
	One or more Floors	0	0	80,345	0	0	80,345	80,345	دور او اكثر	
	Shop	247	1,082	8,890	557	929	8,733	10,219	دكان	
	Kiosk /Tent/ Hut / Fixed-Cart	5,753	0	1,431	7,184	0	0	7,184	كشك/عشة /خيمة/عربية ثابتة	
	Cemetery Yard	35	57	568	660	0	0	660	حوش مدفن	
	Boat House	2	2	7	2	2	7	11	عوامة	
	Total Urban	16,478	416,288	9,910,013	65,169	372,386	9,905,224	10,342,779	جملة الحضر	

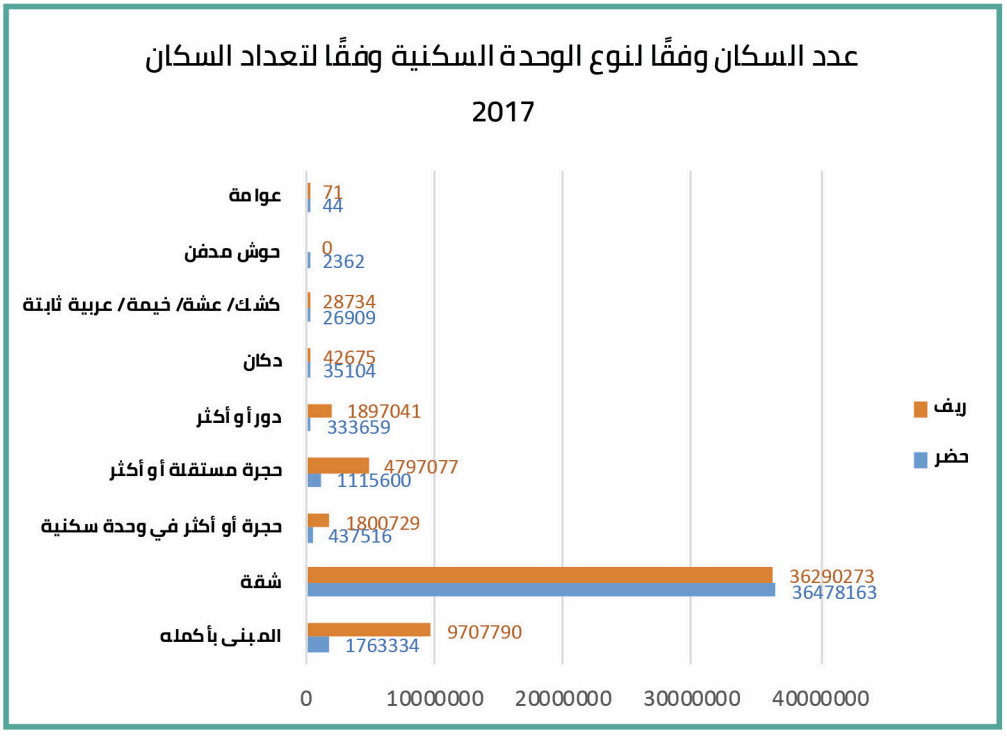

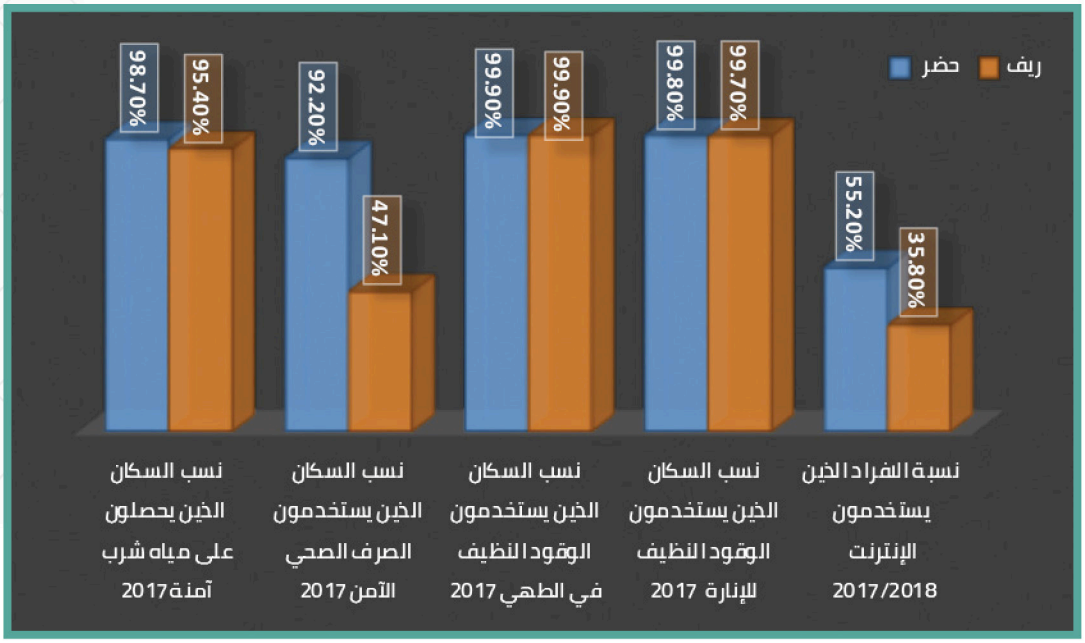

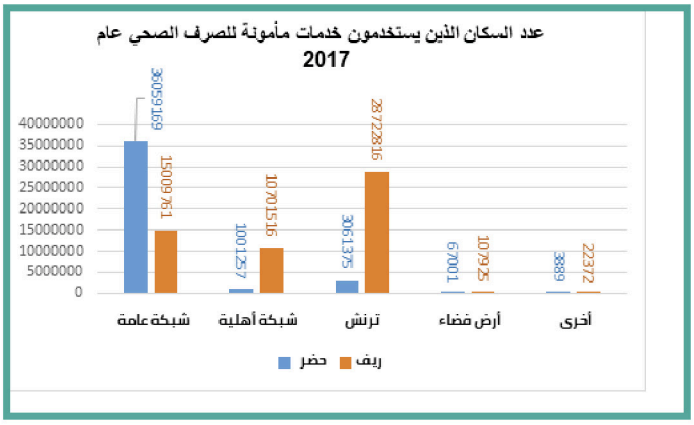

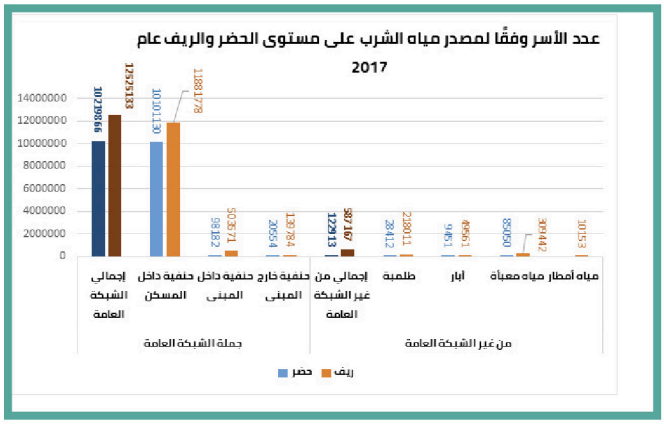

ووصلت نسب التغطية بالريف لمياه الشرب الآمنة حوالي 95.4%، وعلى الرغم من ارتفاع النسبة خاصة بالمقارنة مع نظيرتها بالحضر والتي سجلت 98.7% عام 2017. إلا إنه بإمعان النظر بهذه النسبة نجد 90% فقط من أسر الريف لديهم حنفية تابعة للشبكة العامة للمياه داخل المسكن، بينما تستخدم حوالي نصف مليون أسرة (أكثر من مليوني شخص) حنفية مياه داخل المبنى السكني له.

فيما تعاني حوالي 140 ألف أسرة (حوالي 586 فرد) من الاعتماد على حنفية مرتبطة بالشبكة العامة خارج المبنى السكني.

ويعتمد حوالي 37% من سكان الريف (حوالي 218 ألف أسرة) على مياه الطلمبة للشرب، كما يعتمد حوالي 8% من سكان الريف (حوالي 50 ألف أسرة) على مياه الآبار بينما يضطر أكثر من 50% من سكان الريف (حوالي 309 ألف أسرة) إلى استخدام المياه المعبأة.

أما عن الصرف الصحي، فيصل حجم التغطية بكل من الشبكات العامة والأهلية حوالي 47% فقط من إجمالي الريف، في حين تصل النسبة في الحضر إلى 92% تقريبًا، أما النسبة المتبقية من سكان الريف (والذين يمثلوا حوالي 6.7 مليون أسرة، بإجمالي 28.7 مليون فرد) فتعتمد على نظام صرف صحي يقوم على خزانات غير مطابقة للمواصفات البيئية والصحية في التخلص من الصرف الصحي الخاص بهم.

Number of Egyptian Households and Individuals by Type of Housing Unit and Connection to Public Network of Electricity & Water

Table : 14

عـدد الأسر المصرية والأفراد طبقاً لنوع الوحدة السكنية وإتصالها بمرفقى الكهرباء والمياه

جدول : 14

Type of Housing unit		Connection To Public Network of Electricity & Water: Not Connected – Individuals	Not Connected – Households	Electricity & Water – Individuals	Electricity & Water – Households	Water Only – Individuals	Water Only – Households	Electricity Only – Individuals	Electricity Only – Households	Total Households & Individuals * – Individuals	Total Households & Individuals * – Households	نوع الوحدة السكنية	
		الاتصال بالشبكة العامة للكهرباء والمياه: غير متصل – أفراد	غير متصل – أسر	كهرباء ومياه – أفراد	كهرباء ومياه – أسر	مياه فقط – أفراد	مياه فقط – أسر	كهرباء فقط – أفراد	كهرباء فقط – أسر	اجمالى الأسر والأفراد * – أفراد	اجمالى الأسر والأفراد * – أسر		
Total Egypt	Whole Building	51,813	12,209	9,825,187	2,148,032	33,775	7,644	1,560,349	331,888	11,471,124	2,499,773	المبنى بأكمله	إجمالى الجمهورية
	Apartment	28,146	7,275	69,628,647	17,527,941	106,182	26,733	3,005,461	731,217	72,768,436	18,293,166	شقة	
	One or more Rooms in a Housing Unit	6,227	1,670	1,851,515	501,346	9,946	2,659	370,557	97,766	2,238,245	603,441	حجرة أو أكثر فى وحدة سكنية	
	One or more separate Rooms	11,575	3,192	4,987,565	1,261,189	15,639	3,892	897,898	232,454	5,912,677	1,500,727	حجرة مستقلة أو أكثر	
	One or more Floors	1,160	269	2,061,809	481,707	5,466	1,320	162,265	37,536	2,230,700	520,832	دور او اكثر	
	Shop	248	85	71,704	19,891	268	88	5,559	1,603	77,779	21,667	دكان	
	Kiosk /Tent/ Hut / Fixed-Cart	15,810	4,473	0	0	0	0	39,833	10,313	55,643	14,786	كشك/عشة /خيمة/عربية ثابتة	
	Cemetery Yard	193	42	1,523	441	4	3	642	174	2,362	660	حوش مدفن	
	Boat House	4	1	85	19	11	3	15	4	115	27	عوامة	
	Total	115,176	29,216	88,428,035	21,940,566	171,291	42,342	6,042,579	1,442,955	94,757,081	23,455,079	جملة	
Urban	Whole Building	14,941	3,601	1,538,750	341,584	6,263	1,421	203,380	42,540	1,763,334	389,146	المبنى بأكمله	حضر
	Apartment	14,376	3,818	35,876,707	9,280,597	38,279	10,141	548,801	135,711	36,478,163	9,430,267	شقة	
	One or more Rooms in a Housing Unit	1,190	337	390,997	113,401	2,626	646	42,703	11,475	437,516	125,859	حجرة أو أكثر فى وحدة سكنية	
	One or more separate Rooms	1,901	563	992,085	263,916	2,070	567	119,544	34,042	1,115,600	299,088	حجرة مستقلة أو أكثر	
	One or more Floors	36	11	325,572	78,363	846	280	7,205	1,691	333,659	80,345	دور او اكثر	
	Shop	111	36	33,514	9,723	91	38	1,388	422	35,104	10,219	دكان	
	Kiosk /Tent/ Hut / Fixed-Cart	5,793	1,603	0	0	0	0	21,116	5,581	26,909	7,184	كشك/عشة /خيمة/عربية ثابتة	
	Cemetery Yard	193	42	1,523	441	4	3	642	174	2,362	660	حوش مدفن	
	Boat House	4	1	22	6	11	3	7	1	44	11	عوامة	
	Total Urban	38,545	10,012	39,159,170	10,088,031	50,190	13,099	944,786	231,637	40,192,691	10,342,779	جملة الحضر	

* Includes Foreign Individuals within Egyptian Households

* يشمل الأفراد الأجانب الموجودين فى الأسر المصرية

Egyptian Population Drop outs by Main Reason for Dropping out (Ages 6-20)

Con.Table: 7

السكان المصريون المتسربون من التعليم طبقاً لسبب التسرب (6 -20 سنة)

تابع جدول: 7

Governorate		Sex	Main Reason for Dropping out (Ages 6-20): Other	Disability	Marriage	Work	Repetition of Failure	Parental Separation	Death of One of the Parents	Financial Constraints	Unwillingness of Family	Unwillingness of Individual	Difficulty of Reaching School	Total	النوع	المحافظة	
			السبب الرئيسى للتسرب (6 -20سنة): الخرى	الاعاقة	الزواج	العمل	تكرار الرسوب	انفصال الوالدين	وفاة احد الوالدين	ظروف مادية	عدم رغبة الاسرة	عدم رغبة الفرد	صعوبة الوصول للمدرسة	الإجمالى			
South Sinai	Urban	Males	2	4	0	1	9	3	6	40	8	89	6	168	ذكور	حضر	جنوب سيناء
		Females	1	4	8	0	4	0	4	44	88	70	16	239	إناث		
		Total	3	8	8	1	13	3	10	84	96	159	22	407	جملة		
	Rural	Males	0	1	0	6	194	0	3	88	77	232	113	714	ذكور	ريف	
		Females	2	3	7	1	76	0	5	91	402	109	142	838	إناث		
		Total	2	4	7	7	270	0	8	179	479	341	255	1,552	جملة		
	Total	Males	2	5	0	7	203	3	9	128	85	321	119	882	ذكور	جملة	
		Females	3	7	15	1	80	0	9	135	490	179	158	1,077	إناث		
		Total	5	12	15	8	283	3	18	263	575	500	277	1,959	جملة		

البيان	ضعف الوصول إلى الغذاء	مؤشر الأمن الغذائي طبقًا لبرنامج الغذاء العالمي			
		الأمن الغذائي	الأمن الغذائي هامشيًا	انعدام الأمن الغذائي المعتدل	انعدام الأمن الغذائي الشديد
الحضر	%8.8	–	–	–	–
الريف	%21.3	–	–	–	–
المحافظات الحضرية	%8.0	%66	%23.5	%9.5	%1.0
حضر الوجه البحري	%2.5	%81.5	%15.6	%2.8	%0.1
ريف الوجه البحري	%7.7	%77.5	%20	%2.3	%0.1
حضر الوجه القبلي	%16.3	%62.5	%24.7	%11	%1.8
ريف الوجه القبلي	%38.7	%38	%39	%19.3	%3.7
المحافظات الحدودية	%15.9	%66.7	%15.5	%15.8	%1.9
كافة محافظات مصر	%15.9	%65.1	%24.8	%8.8	%1.3

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015

أما عن الصرف الصحي، فيصل حجم التغطية بكل من الشبكات العامة والأهلية حوالي 47% فقط من إجمالي الريف، في حين تصل النسبة في الحضر إلى 92% تقريبًا، أما النسبة المتبقية من سكان الريف (والذين يمثلوا حوالي 6.7 مليون أسرة، بإجمالي 28.7 مليون فرد) فتعتمد على نظام صرف صحي يقوم على خزانات غير مطابقة للمواصفات البيئية والصحية في التخلص من الصرف الصحي الخاص بهم.

فيما يقدر إجمالي الأسر التي تتصل بمرفق الكهرباء فقط 1.44 مليون أسرة، منهم حوالي 84% بالريف.

فيما تقدر حجم تغطية الغاز الطبيعي واعتماده كوسيلة للطهي بالريف بحوالي 3.4% بينما كانت النسبة في الحضر حوالي 54%، حيث يعتمد غالبية الأسر الريفية على أنبوبة البوتاجاز. والتي يتأثر وجودها وسعرها وفقًا للمواسم، مما يزيد من معاناة المواطن الريفي اليومية.

وقد كان ضعف شبكة المرافق والتنمية والخدمات الصحية والتعليمية عائقًا كبيرًا أمام عملية التنمية والتطوير التي تشهدها كافة ربوع الدولة، وأصبح الأمر يزداد تعقيدًا مع الثورة التنموية التي تشهدها حضر كافة المحافظات وبناء مدن جديدة، الأمر الذي تطلب وقفة بضرورة تطوير الريف والقضاء على الفقر المدقع، والذي كان له بالغ الأثر حجم الإنفاق على التعليم والغذاء بالريف، فكان معدل ضعف الوصول إلى الغذاء بالريف يصل إلى 21.3% بالريف بينما كانت النسبة نفسها 8.8% في الحضر.

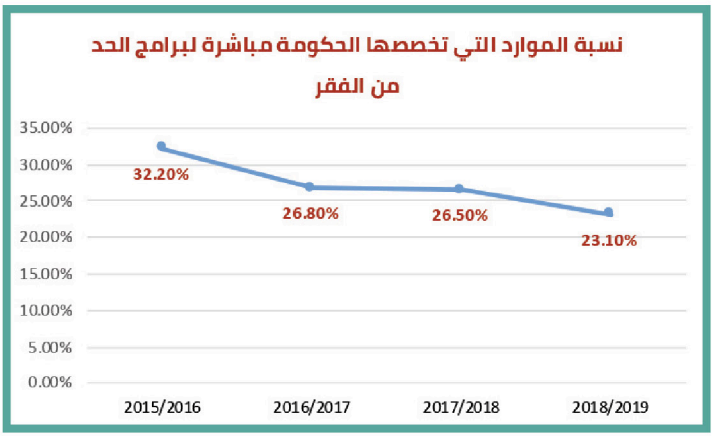

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2018/2017

Poverty Rate in Egypt's Regions 2017/2018

Unit : (%) الوحدة : %

Item	2018/2017	البيان
Urban governorates	26.7	المحافظات الحضرية
Lower Urban	14.3	حضر الوجه البحرى
Lower Rural	27.3	ريف الوجه البحرى
Upper Urban	30.0	حضر الوجه القبلى
Upper Rural	51.9	ريف الوجه القبلى
Total	**32.5**	**اجمالى الجمهورية**

واتخذت الدولة عدة خطوات لمحاولة تطوير قرى الريف والقضاء على الفقر المستشري بها، خاصة وأن نسبة الفقراء بإقليم ريف الوجه القبلي تصل إلى 51.9%، بينما كانت النسبة 27.3% بريف الوجه البحري عام 2018/2017، بل أنه وصلت معدلات الفقر بعدد من القرى إلى 90%.

إلا أن هذه الخطوات لم تستطع الصمود أمام تراكمات تاريخية من الفقر وتدني المرافق والخدمات بالريف، فكان لابد من خطة للتغيير الشامل للريف، وإعادة تقويم حياة المواطنين للصعود من الحضيض إلى العيش في حياة كريمة.

2- ما حققه مشروع «حياة كريمة» على أرض الواقع

تم بالفعل الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل هذه المبادرة، التي تم تخصيص نحو 103 مليار جنيه من أجل تنفيذها، وتوفير المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية، في نحو 277 قرية تجاوزت فيها نسبة الفقر 70%، بإجمالي مستفيدين يبلغ 4.5 مليون شخص.

شملت الخدمات التي تم تقديمها خلال هذه المرحلة، بناء أسقف ورفع كفاءة منازل، مد وصلات مياه وصرف صحي، تجهيز عرائس، وتوفير فرص عمل، تدريب وتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر، وتقديم سلات غذائية للأسر الفقيرة، وتوفير البطاطين والمفروشات لمواجهة برد الشتاء، وإطلاق قوافل طبية للخدمات الصحية وتنمية الطفولة، ومشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها.

وقد تم خلال المرحلة تنفيذ أكثر من 600 مشروع في 377 تجمع ريفي في 11 محافظة مصرية، لتستفيد نحو 756 ألف أسرة من ثمار هذه المرحلة، بإجمالي 3 ملايين نسمة، وقد تضمنت هذه المشروعات 88 مشروع خاص بمياه الشرب، و365 مشروع خاص بالطرق وتحسين البيئة والإمدادات الكهربائية والطب البيطري والرياضة، وإنشاء 74 مدرسة، و466 مشروع خاص بالصرف الصحي، و51 وحدة صحية، بجانب رفع كفاءة 7269 منزلا في 143 قرية، وتسيير نحو 284 قافلة طبية، و126 قافلة بيطرية. وزارة التضامن الاجتماعي تولت جانب مهم من جوانب التنمية في هذه المرحلة، وهو توفير الموارد اللازمة لتحسين وضع الأسر المنتجة، عبر نحو 53 ألف مشروع نفذتها الوزارة مع الجمعيات الأهلية المختلفة.

أما في ما يتعلق بالمرحلة الثانية من هذه المبادرة، والتي انطلقت بشكل فعلي أواخر العام الماضي، فهي تستهدف 18 مليون مواطن في نحو 1381 قرية في 22 محافظة، هي «أسيوط وسوهاج والمنيا وقنا وأسوان والأقصر والوادي الجديد والفيوم وبني سويف والشرقية والقليوبية والدقهلية والمنوفية والغربية والإسكندرية والإسماعيلية ودمياط وكفر الشيخ والجيزة والبحيرة»، وتستهدف هذه المرحلة النهوض بمستوى معيشة المواطنين وتخفيف معدلات الفقر وتطوير البنية التحتية والخدمات الأساسية المقدمة إليهم، لا سيما في عدد من المجالات كالتعليم والمدارس والإسكان والكهرباء والصرف الصحي ومياه الشرب والغاز الطبيعي، وتدوير المخلفات وإقامة المناطق الصناعية لتعزيز المشروعات المتوسطة والصغيرة، وتطوير الوحدات الصحية، ورفع كفاءة شبكة الري من ترع ومصارف، والتنمية الزراعية والخدمات البيطرية وإنشاء سلسلة مراكز تجميع الألبان المتطورة. وتتضمن كذلك إنشاء عدد من المشروعات الخدمية الحكومية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، فضلًا عن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي للمساهمة في خفض نسبة الفقر من خلال مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا، وبما يدعم مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة.

وقد تم تخصيص استثمارات إضافية بحوالي 4.4 مليار جنيه لصالح هذه المرحلة خلال موازنة العام المالي 2020 2021-، بواقع 2 مليار جنية لمشروعات الصرف الصحي ومياه الشرب، و1.3 مليار جنيه لبرامج التنمية المحلية، و541 مليون جنيه لمشروعات القطاع الصحي، و325 مليون جنيه للتعليم، و120 مليون جنيه للشباب والرياضة، و108 مليون جنيه للزراعة. وتستهدف هذه المرحلة تنفيذ 271 مشروعًا لمياه الشرب، وتوصيل خدمات الصرف الصحي لـ 68 تجمعًا ريفيًا، وإنشاء وتطوير 69 مدرسة، بإجمالي 925 فصلًا دراسيًا، وإنشاء وتطوير 98 وحدة صحية، وإنشاء وتطوير 54 مركز شباب، وإنشاء وتطوير وتجهيز 35 وحدة بيطرية، وتبطين وتأهيل الترع وتوصيل الصرف المغطى لنحو 70 تجمعًا ريفيًا، علاوة على تنفيذ مشروعات برامج التنمية المحلية في التجمعات الريفية المحددة

بالمبادرة.

3- تحقيق أهداف التنمية المستدامة

أطلقت الأمم المتحدة عام 2015 الأهداف العامة للتنمية المستدامة وعددها سبع عشرة هدفا، تسعى جميعها لتنمية الإنسان، فجاءت الأهداف السبعة عشر متكاملة؛ أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فحددت أول أهدافها القضاء على الفقر، ثم القضاء على الجوع، ثم التمتع بصحة جيدة، وحق الإنسان في التعليم، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات أيضًا.

وظهرت المجموعة الأخرى من الأهداف لتؤمن الحياة الكريمة للإنسان من توفير بيئة معيشة مناسبة تبدأ بتوافر مصدر للمياه النظيفة والصرف الصحي، وتوافر مصادر الطاقة والكهرباء وبأسعار معقولة، وتوافر مدن ومجتمعات عمرانية، وتأمين فرصة عمل مناسبة. إلى أن تأتي الأهداف الخاصة بالحياة البيئية والمناخية على الكوكب الذي يضم البشر معًا ليحيوا جميعًا في سلام واستقرار وبيئة متوازنة. ويسعى العالم لتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030، وقد جاءت مبادرة حياة كريمة لتتماشى مع هذه الأهداف العالمية.

وأكد تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية منتصف يناير 2021 لمتابعة وتقييم أثر مبادرة «حياة كريمة» أنها استطاعت تحقيق إنجازات عدة على صعيد الهدف الثالث، والرابع، والسادس، والثامن، والحادي عشر، من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حتى 2030، على النحو التالي:

أولًا- الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه):

شهد معدل التغطية بالخدمات الصحية تحسنًا بنحو 24 نقطة مئوية خلال المرحلة الأولى من المبادرة وذلك من خلال:

- تنفيذ 255 قافلة طبية، 1335 عملية جراحية، وتوفير 538 جهازا تعويضيا، 5420 عملية عيون، وتوفير 16.5 ألف نظارة طبية.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير 12 وحدة صحية، والانتهاء من 56 وحدة صحية خلال العام المالي 2021/2020.

ثانيًا- الهدف الرابع (التعليم الجيد):

تحسن معدل التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي 12 نقطة مئوية عبر القيام بالآتي:

- إتاحة خدمات تعليمية في 3 قرى محرومة، والانتهاء من تطوير 7 حضانات، ومحو أمية 3 آلاف مواطن.
- الانتهاء من إنشاء وتطوير 45 مدرسة تشمل 717 فصلا دراسيا، مع تشييد 127 مدرسة تشمل 1493 فصلا دراسيا بانتهاء العام المالي 2021/2020.

ثالثًا- الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية):

ارتفع معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي 46 نقطة مئوية بفضل الجهود الآتية:

- تركيب 706 خزانات صرف صحي منزلي، و1559 وصلة صرف صحي منزلي.
- مد شبكات مياه بأطوال 7 كم، بالإضافة إلى تركيب 1637 وصلة مياه للمنازل، وإنشاء وتطوير 49 بئرا للمياه جوفية، وتوصيل خدمة الصرف الصحي لعدد 21 قرية.

رابعًا-الهدف الثامن(العمل اللائق ونموالاقتصاد):

تم إتاحة مشروعات صغيرة بقيمة 438 مليون جنيه وتوفير 71 ألف فرصة عمل بمحافظات أسيوط، سوهاج، قنا، القليوبية، المنيا، أسوان، الأقصر، البحيرة، الوادي الجديد.

خامسًا- الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية ومستدامة):

استطاع فريق عمل المبادرة القيام بالعديد من الإنجازات خلال المرحلة الأولى فقط فيما يتعلق بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُمكن تلخيصه على النحو الآتي:

- رفع كفاءة 11.6 ألف منزل، ورصف طرق بأطوال 160 كم، وإنشاء وتطوير 11 وحدة بيطرية.

تركيب 11 ألف عامود إنارة، وإنشاء وتطوير 21 مركز شباب وملعب خماسي، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير 9 وحدات اجتماعية

وفي الأخير، ساهمت كافة الإنجازات سابقة الذكر في تحسن مؤشر جودة الحياة في القرى التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى بحوالي 18 نقطة مئوية، وانخفاض متوسط معدل الفقر فيها بحوالي 14 نقطة.

4- نشاط قطاع التشييد

يُعد قطاع التشييد والبناء من القطاعات الهامة للاقتصاد المصري؛ إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحلول الربع الثالث من العام المالي 2020/2019 نحو 6.4%، في حين بلغ عدد المشتغلين بالقطاع حوالي 3.518 مليون مشتغل بنسبة 13.4 % من إجمالي المشتغلين، وفقًا للنشرة السنوية المجمعة لنتائج بحث القوى العاملة عام 2020، وبالإضافة إلى ذلك، سجلت مساهمة القطاع في إجمالي الاستثمارات نحو 7% خلال الربع الأول من العام المالي 2021/2020.

ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه قد شهد ركودًا حادًا خلال الفترة الماضية بضغطٍ من العديد من الأسباب التي يُمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. انخفاض الطلب:

ساهمت أزمة كورونا بالسلب على قطاع التشييد والبناء من خلال تراجع الطلب على مواد البناء بنسبة 60% بفعل تباطؤ عمليتي الإنتاج والاستهلاك، وتراجع مبيعات شركات مواد البناء.

ويرجع تباطؤ الإنتاج إلى سببين، وهما؛ فرض حظر التجوال من أجل إبطاء انتشار الفيروس، بالإضافة إلى تخفيف العمالة للحرص على سلامتهم. في حين تباطؤ الاستهلاك يمكن تفسيره من خلال إغلاق مواقع العمل بالمشروعات بداية أزمة كورونا، وتراجع الإقبال على شراء الشقق السكنية والعقارات.

وفي هذا الإطار، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض عقود الزواج خلال شهر مايو 2020، بنسبة 22% حيث سجلت 32 ألف عقد مقابل 41 ألف عقد خلال نفس الشهر من العام السابق 2019. ومع عودة الحياة لطبيعتها مرة أخرى، ارتفع عدد عقود الزواج في شهر ديسمبر الماضي لتصل إلى 70.7 ألف عقد.

2. إجراءات تنظيم قطاع البناء والتشييد:

أصدر اللواء "خالد عبد العال"، محافظ القاهرة، قرارًا في أبريل 2020 بإيقاف تراخيص البناء بالعاصمة، لمدة ستة أشهر للسيطرة على البناء العشوائي والبناء المخالف، باستثناء المشروعات القومية وذات النفع العام مراعاة لظروف العمران وإعادة التخطيط بمحافظة القاهرة.

3. ارتفاع أسعار مواد البناء:

شهدت أسعار مواد البناء منذ بداية 2021 ارتفاعًا متتاليًا؛ إذ قفزت أسعار الحديد بنسبة 25% منذ أوائل العام الحالي وحتى الآن من مستوى 12250 جنيهًا (785 دولارًا) في يناير 2021 إلى نحو 15300 جنيهًا (961 دولارًا) بحلول أواخر مايو بزيادة

بلغت قيمتها 3050 جنيهًا (195 دولارًا).

كما ارتفعت أسعار الإسمنت بنسبة 39% بعد ما ارتفع سعر الطن من مستوى 720 جنيهًا (46 دولارًا) في بداية العام إلى نحو 1000 جنيه (64 دولارًا) بحلول مايو، بزيادة بلغت قيمتها 280 جنيهًا (18 دولارًا).

وفي ضوء العوامل السابقة، يُمكن أن تساهم مبادرة "حياة كريمة" في تحفيز قطاع التشييد والبناء سواء لشركات قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص عن طريق فتح المجال أمام شركات القابضة للتشييد والتعمير العاملة فى مجال المرافق والاسكان للدخول في مشروعات جديدة بمليارات الجنيهات مما يحسن من مؤشراتها المالية ونتائج أعمالها.

ويدلل على ذلك انجاز العديد من الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام والشركة القابضة للتشييد والتعمير مثل «العبد العامة للمقاولات»، و«النصر للمباني والإنشاءات ايجيكو»، شركة المقاولات المصرية «مختار إبراهيم» نحو 90% من مشروعات «حياة كريمة» بقرى الصعيد.

وكان عضو لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال المصريين «أحمد الزيات» قد صرح خلال مارس 2021 بإن قطاع التشييد والبناء شهد تطورًا إيجابيًا منذ بداية العام الحالي نتيجة السياسات التحفيزية من قبل البنك المركزي والحكومة، متوقعًا تعافى كامل لقطاع المقاولات في الربع الثالث من العام الجاري استنادًا إلى مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري، والتي ستساهم في إتاحة العديد من المشروعات في الأقاليم، وحل أزمة السيولة النقدية التي تواجه شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما سيؤدى إلى مزيد من تشغيل العمالة وبالتالي خفض نسب البطالة بشكل كبير.

وختامًا، يُمكن القول إن فوائد مبادرة حياة كريمة قد تُعم على جميع فئات المجتمع بداية من أصحاب الشركات العاملة بقطاع التشييد والبناء، والعاملين لديها، وأخيرًا، مساعدة الطبقات الأدنى دخلًا.

5- خلق بيئة عمل إنتاجية وتعزيز الشمول المالي

يعد خلق بيئة عمل إنتاجية أحد الأهداف الأساسية لمشروع «حياة كريمة»؛ لبناء مجتمعات منتجة بشكل يضمن استدامة التنمية في القرى والمراكز المستهدفة، والقضاء على الفقر، والتخفيف عن كاهل المواطنين، خاصة الأسر الأكثر احتياجًا. ولضمان هذه الاستدامة في التنمية يتم العمل ضمن المشروع على تكوين بنية معلوماتية للقرى محل التطوير؛ إذ أن وجود قاعدة بيانات قوية بالمواطنين والأنشطة التجارية والعمر وبيانات الوحدات السكنية هو أمر لا غنى عنه لتتمكن الدولة من متابعة مستوى أعمال التطوير التي سيتم الانتهاء منها بالقرى التي خضعت للتطوير.

وكذلك يعمل المشروع على خلق فرص عمل للمواطنين بالقرى بهدف رفع مستواهم الاقتصادي بشكل يساهم في خلق نوع من التحسن الطبيعي والمستمر في مستوى القرية الاقتصادي، وتحقيق شمول مالي من خلال تعميم النظام التقييمي الجديد الذي أطلقه البنك المركزي لتمويل الشركات الناشئة والذي يعتمد بشكل أساسي على السلوك الاستهلاكي للمواطنين من حيث التزامهم بسداد الفواتير الحكومية والمدفوعات والديون السابقة ومعدلات الاستهلاك وأنماطه والممتلكات التي يمتلكها طالب التمويل. هذا فضلا عن مسح وحصر الممتلكات العقارية للقرى محل التطوير، والرقعة الزراعية والحيازات الزراعية للمواطنين، والأصول الأخرى مثل الجرارات والسيارات وغيرها من الأصول الأخرى، حيث إن الاحتفاظ بقواعد بيانات لتلك الأصول تمثل ثروة مصر، تمكن الجهات الممولة الدولة من الاعتماد عليها في تحليل سلوك المواطنين الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم تخصيص برامج التمويل أو الدعم التي تتناسب مع سلوكه سواء كان ماليا أو خدميا أو غيرها من الخدمات التي تستطيع بها الدولة ضمان استمرارية الارتقاء بحياة المواطنين للقرى محل التطوير.

ومن أجل توفير تمويل صغير ومتناهي الصغر في القرى المستهدفة بحياة كريمة يقوم المشروع على تقديم خدمات تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمواطنين في هذه القرى وخاصة الشباب، مثل مشروعات الإنتاج الحيواني والإنتاج الزراعي ومشروعات التطريز والصناعات اليدوية والمشروعات التجارية والخدمية؛ وذلك من خلال البنوك الحكومية وشركات التمويل متناهي الصغر التابعة لها وشركات المدفوعات الموجودة بهذه القرى التي تقوم بتقديم التمويل المطلوب للمواطنين بعد دراسة المشروعات، وافتتاح مكاتب تمثيل لهذه الشركات بالقرى تمثل جهات استعلامية ونقاط لصرف التمويلات وتحصيلها.

ويتم هذا التمويل بفائدة مدعومة تبلغ نحو 3%، مع تخصيص طابع إنتاجي لكل قرية بحيث حقق كل قرية ميزة تنافسية في الإنتاج، وفي الوقت ذاته تتكامل أنشطة الإنتاج مع بعضها البعض. ولذا تقوم وزارة التجارة والصناعة بفتح مكاب ومقرات لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه القرى والمراكز التابعة لها، ومن ثم الارتقاء بالمستوى الاقتصادي لتلك القرى. وهو ما يضمن في الوقت ذاته توسيع دائرة المستفيدين من عملية الشمول المالي، وتحويل الخدمات الحكومية بتلك القرى مثل (المدارس، المستشفيات، أقسام الشرطة.. إلخ) إلى خدمات إلكترونية تقبل الدفع من خلال كروت ميزة وتفرض رسومًا على المدفوعات النقدية الأمر الذي يشجع المواطنين على الدفع إلكترونيًا، ومن ثم يساهم ذلك في تحويل تلك القرى إلى قرى رقمية إلى حد كبير.

6- تعزيز الحماية الاجتماعية للمرأة المعيلة

يعد المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" هو حلم الجمهورية الجديدة الذي أحدث نقلة نوعية بالارتقاء بالريف المصري الذي طالما عانى من انعدام المقومات الأساسية؛ حيث يستهدف تغيير حياة أكثر من 58 مليون مواطن، من إحداث طفرة شاملة للبنية التحتية والخدمات الأساسية والارتقاء بجودة حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإحداث تغيير إيجابي في مستوى معيشتهم، وخلق واقع جديد من التنمية الشاملة المستدامة لهذه التجمعات الريفية المحلية.

هذا الواقع من التنمية المستدامة الشاملة يستند على توافر فرص عمل تتلاءم مع طبيعة الأماكن في القرى المصرية وثقافة الأشخاص القاطنين بها، ولهذا أدرجت مبادرة حياة كريمة قطاع متنوع يُسمى "المشروعات التنموية" للفئات المستهدفة لتمكينهم اقتصاديًا وتوفير فرص عمل مستدامة لهم، منها على سبيل المثال، خطوط إنتاج وتصنيع الإنترلوك، ومراكز لتجميع وتصنيع الألبان، وإنشاء مشاغل لتعليم الفتيات حرف النول والخياطة، ومشاغل يدوية لتصنيع السجاد والكليم اليدوي، ومراكز لتصنيع منتجات النخيل، وورش لتعليم صناعات منتجات الأخشاب... إلخ من المشروعات التنموية المختلفة والمتعددة والتي يتم اختيارها بناء على هوية القرى وثقافة أهلها المهنية ومهاراتهم الحرفية، فالقرى التي يشتهر أهلها بالصيد مثلًا تعمل مبادرة حياة كريمة على إنشاء ورش لتعليم وتصنيع مراكب الصيد، وهكذا وفقًا لطبيعة المكان وثقافة الأشخاص؛ مما يخلق فرص عمل مستدامة وتمكين اقتصادي واجتماعي لأبناء الريف خاصة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجًا والعمالة الغير منتظمة.

بالإضافة لتعزيز إجراءات الحماية الاجتماعية وخاصة للمرأة الريفية بصفة عامة، والمعيلة منها بصفة خاصة والتي تشير التقديرات بوجود 3 ملايين أسرة تنفق عليها النساء، حيث تتمثل المرأة

المعيلة ضمن الفئات المستهدف تحسين دخلها وأوضاعها المعيشية في آليات اختيار القرى وترتيب الأولويات، تحقيقًا لرؤية القيادة السياسية بالتنسيق مع الوزارات المعنية باعتبار التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية لإحداث التغيير المطلوب في حياة المواطنين بالقرى، فدائما ما يحث الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة بالتحرك بشكل كبير من أجل دعم المرأة المصرية في كافة المجالات وعلى كافة الأصعدة، وترجم هذا الدعم الرئاسي للمرأة عن طريق "مبادرة مستورة" والتي تعد من أنجح المبادرات المصرية التي استهدفت المرأة المعيلة ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، والذي وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بإطلاقها بهدف تغيير الأوضاع المعيشية، وإحداث نقلة في تحسين جودة الحياة والعمل على التمكين الاقتصادي للأسر الأولى بالرعاية والفئات الأكثر احتياجًا وخاصة المرأة.

وتستهدف المبادرة تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر للمرأة المصرية بقرض عيني مباشر غير نقدي يُسلم كمشروع، مما كان سببا في تمكين المرأة اقتصاديًا بتوفير فرص عمل لها، وتمكينها لكى تصبح عضوًا منتجًا في المجتمع حيث استطاع تمويل "مستورة" أن يشكل فارقًا كبيرًا في الحياة الشخصية والمهنية لعدد كبير من النساء البسيطات، وحولهن إلى منتجات قادرات على العمل وكسب القوت، مع تقديم خدمات التدريب علي إدارة المشروعات والتسويق والتوزيع لضمان فرص أكبر لنجاح المشروعات الممولة.

وأيضًا عن طريق الحماية الاجتماعية تم رفع كفاءة 16 ألف منزل استفاد منها حوالي 80 ألف مواطن حتى الآن، علمًا بأن مبادرة حياة كريمة تستهدف تطوير ورفع كفاءة حوالي 91 ألف منزل في 750 قرية خلال 3 سنوات في إطار برنامج سكن كريم لإعادة تأهيل المنازل ضمن مبادرة تطوير قرى الريف المصري.

كما ساهمت مبادرة حياة كريمة في ارتفاع عدد الأسر المستفيدة من برنامج "تكافل وكرامة" إلى 14.3 مليون فرد بتكلفة 19 مليار جنيه عام 2021، وتمثل السيدات 78% من إجمالي المستفيدين، منهم 18% من السيدات المعيلات بتكلفة 3.4 مليار جنيه سنويًا.

إضافةً لتقديم مبادرة حياة كريمة قروض بفائدة بسيطة عبر برنامج "مشروعك" وصندوق التنمية المحلية، لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر هدفها توفير فرص عمل للشباب والمرأة والمزارعين في القرى المستهدفة.

كما ساهمت المبادرة في ارتفاع قيمة القروض الميسرة إلى 1.4 مليار جنيه تستفيد منه 220 ألف سيدة في عام 2021، لإنشاء مشروعات للمرأة المعيلة والأرامل والمطلقات وفقا لقدرات كل أسرة كمشروعات صغير، ولم تتوانى في زيادة إنشاء مراكز إعداد الأسر المنتجة وورش التدريب لتعليم الفتيات كيفية بدء مشروع دون التعرض لمخاطر، كما بادرت المبادرة لتقديم الدعم اللازم للفئات الأكثر احتياجًا في مواجهة جائحة كورونا، والحد من الآثار السلبية لانتشار الفيروس على حياة ومعيشة الآلاف من عمال اليومية والعمالة غير المنتظمة والأرامل والمطلقات وغير القادرين.

ومن أجل تخفيف العبء عن المرأة الريفية أيضًا عملت وزارة التضامن جاهدة على تخصيص وحدة اكتشاف مبكر للإعاقة في قرى حياة كريمة، حيث تم الكشف المبكر على الأطفال أقل من 5 سنوات، لإجراء الفحوصات الشاملة لهذه القرى واكتشاف جميع الأطفال في هذا السن، وتنفيذ تدخلات مبكرة في جوانب متعلقة بالتخاطب والجهاز العصبي والحركي للأطفال. كما سيجرى إنشاء وحدات للاكتشاف المبكر للإعاقة في كل القرى المستهدفة بمبادرة حياة كريمة، ويذكر أن هذه الخطوة ستساهم في حصر جميع الأشخاص ذوى الإعاقة في كل القرى المستهدفة، وستكون نواة لقاعدة بيانات لحياة الأشخاص ذوى الإعاقة، حيث أن خدمات ذوي الإعاقة تكاد تكون منعدمة وخدمات التأهيل للأشخاص ذوى الإعاقة تتم في الغالب مع كبار السن ومع الأطفال بنسب أقل، وتتركز في الغالب بالمدن وخاصة في عواصم المحافظات.

ووفقًا لما سبق فإن المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" يواصل عطاءه المستمر لدعم الفئات الأولى بالرعاية من بحث آليات التوسع في زيادة خلق مشروعات تنموية ودعم المرأة بقرى الريف المصري، مما يحقق طفرة نوعية وتغيير جذري في تحقيق التنمية الشاملة والعدالة المجتمعية بين فئات المجتمع المصري.

7- الارتقاء بجودة الحياة وتعزيز الأمن المجتمعي

لا تتوقف الآثار الإيجابية التي تحدثها مبادرة تطوير قرى الريف المصري (حياة كريمة) عند الارتقاء بالمستوى المعيشي وتوفير الخدمات الأساسية لأكثر من 58% من المواطنين المصريين يقطنون 4300 قرية بـ 20 محافظة، وإنما تمتد هذه الآثار لتشمل أبعادًا اجتماعية وسياسية وأمنية كثيرة تمثل انعكاسًا حقيقيًا للارتقاء بجودة حياة المواطنين بشكل عام، ومن ثم تعزيز الأمن المجتمعي بمفهومه الشامل القائم على الشعور بالأمان والتمكين الاقتصادي وتحقيق التماسك المجتمعي، فضلًا عن بناء الثقة.

الارتقاء بجودة الحياة

ترتكز مبادرة حياة كريمة على تضافر جهود

الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني ودعم المجتمعات المحلية في إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد السواء، وتعزيز الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل، وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية. وتنعكس هذه المرتكزات في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين من مسكن ملائم وخدمات صحية وتعليمية لائقة.

ويسهم تحقيق هذه المرتكزات في الارتقاء بجودة حياة المواطنين في شتى مناحيها وتعزيز مفهوم جودة الحياة الشاملة عبر الارتقاء بالقطاعات الحيوية التي تمس حياة الناس، وتعزيز هذه القطاعات وتطوير مخرجاتها على أسس مستقبلية، بما ينعكس إيجابًا على الفرد والمجتمع، في مجالات الصحة والعلاقات الاجتماعية والتعليم، والجوانب المرتبطة بطريقة الحياة، وكفاءة الخدمات الحكومية، وغيرها من المجالات. وذلك عبر تبني مفهوم أن المواطن هو محور أي خطط تنموية تهدف في النهاية إلى الارتقاء بجودة حياته، مع إيلاء الأولوية للفئات الأكثر احتياجًا.

وتمثل هذه المرتكزات صلب أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من خلال القضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، والتمتع بصحة جيدة، وتوفير الحق في التعليم، والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. بالإضافة إلى تأمين الحياة الكريمة للإنسان من توفير بيئة معيشة مناسبة تبدأ بتوافر مصدر للمياه النظيفة والصرف الصحي، وتوافر مصادر الطاقة والكهرباء، وتوافر مدن ومجتمعات عمرانية، وتأمين فرصة عمل مناسبة. وتمتد أسس الارتقاء بجودة حياة المواطنين إلى تعزيز قابلية الحياة في القرى، وتعزيز جودة الحياة الرقمية من خلال إمداد هذه القرى بكافة البنى التحتية التي تتيح لها التمتع بالخدمات الرقمية والتكنولوجية، ولا سيّما في مجالات التعلّم والعمل، وتعزيز الحوكمة.

ولمّا كان تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية احتياجًا أصيلًا من احتياجات المواطنين على اتساع الجمهورية، وكانت العزلة والتهميش هي عنوان ما يعيشه المواطنون في الكثير من المدن والقرى بمختلف المحافظات، وخاصة في محافظات الصعيد وسيناء والوادي الجديد؛ انطلقت مبادرة حياة كريمة لتحقيق هذه المساواة بين المواطنين، وألا تقتصر التنمية على العاصمة وعدد محدود من المحافظات، مما يسهم في الحد من الحد من التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة والإقصاء والتهميش، وضمان حصول المواطنين من مختلف الخلفيات على فرص حياة مماثلة.

تعزيز الأمن المجتمعي

تشكل تنمية المجتمع هي الهدف الأساسي لمبادرة حياة كريمة التي تجمع الوزارات والهيئات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني. وتمثل هذه التنمية في جوهرها معالجة للعديد من المشكلات الاجتماعية المحلية، وتحريرًا للمواطنين من العوز والاحتياج، ومن ثم تحقيق سلامة المجتمع وأمن المواطنين، وسد الفجوة بين الاحتياجات المجتمعية المحلية والاستراتيجيات الحكومية العامة؛ إذ إن اختراق الدولة لهذه المشكلات الاجتماعية المتراكمة منذ عقود ومعالجتها يعمل على إعادة العلاقة بين المجتمعات النائية أو المهمشة والدولة إلى مسارها الصحيح في الاعتمادية على الدولة في توفير الخدمات الأساسية بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني، واستجابة الدولة لمواطنيها، بدلًا من اللجوء إلى تيارات ذات أهداف أخرى والاعتماد عليها في توفير هذه الخدمات والاحتياجات مثلما كان يحدث في السابق، وهو ما ينعكس على التماسك الاجتماعي واللُحمة الوطنية؛ فكلما زادت استجابة الدولة لمواطنيها زاد تماسك المجتمع وارتفع منسوب ثقته في دولته وانتمائه لها.

ولذا فإن تنمية القرى المصرية الأكثر احتياجًا بهذا المفهوم الشامل والارتقاء بجودة حياة المواطنين فيها وخفض مستويات الفقر تعزز من صلابة التماسك الاجتماعي والذي يؤدي ضعفه إلى العديد من الانعكاسات الأمنية السلبية؛ فالشعور بالعوز والاحتياج أحد أهم مسببات انعدام الأمن واللجوء إلى الجرائم الجنائية والإرهابية انطلاقًا من الشعور بالاضطهاد والتهميش، وعدم القدرة على استيفاء الاحتياجات الأساسية؛ إذ يمثل هذان العاملان أرضية خصبة للتجنيد الإرهابي ونشاط مجموعات الجريمة.

ويعد استهداف المبادرة للقرى من حيث البنى التحتية والخدمات الأساسية بجانب المواطنين من حيث التنمية البشرية والاقتصادية عاملًا مهمًا من عوامل نجاح مبادرة حياة كريمة؛ إذ إن تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية لمواطني هذه القرى يسهم في استدامة التنمية المجتمعية، وخلق فرص عمل من خلال تقديم الدعم الاقتصادي للمواطنين لتأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، وخلق بيئة أعمال إنتاجية قادرة على استيعاب الشباب ونشاط اقتصادي مستدام يضمن استدامة التنمية المجتمعية حاضرًا ومستقبلًا، والحد من ظواهر مجتمعية سلبية مثل عمالة الأطفال والتسرب من التعليم.

وتمثل تنمية قرى الريف المصري على مختلف

المستويات لبنة لنظام محلي جديد قائم على التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والمواطنين، ولا سيّما المرأة والشباب، وتعزيز استجابة مختلف الأطراف لاحتياجات هذه القرى على مستوى التقييم والتخطيط والمساءلة والرقابة على ما تقوم به الإدارات المحلية من خلال المجالس المحلية المنتخبة، بما يوفر استجابة أكثر سرعة وديناميكية لاحتياجات المواطنين وتعزيز تقديم الخدمات في إطار من اللامركزية، مع ربط هذه الاحتياجات في النهاية بالاستراتيجية التنموية للدولة.

فتعد مبادرة حياة كريما نموذجًا حقيقيًا على الجهود الوقائية والاستراتيجية التي تعتمد التنمية بوصفها الطريق الأكثر فائدة وفاعلية لتحقيق الأمن وتعزيز الشعور بالثقة والانتماء؛ فالتنمية هي الركيزة الأساسية والاستراتيجية للأمن المستدام بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، انعكاسًا للارتقاء بجودة حياة المواطنين وسد الفجوات التنموية بين المحافظات والمدن، وخفض معدلات الفقر.

8- مكافحة الإرهاب بالتنمية

تتعدد وتتنوع المداخل المختلفة لمعالجة الظاهرة الإرهابية، إذ سعت معظم الدول إلى اتباع سياسات من شأنها تقويض نشاط التنظيمات الإرهابية. وفي هذا السياق، تبرز خصوصية السياسة المصرية لمكافحة الظاهرة الإرهابية، حيث انطلقت من مقاربة شاملة متعددة المحاور تشمل الجوانب الأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والتعليمية، والتنموية.

وعلى الرغم من تنوع إطار المقاربة المصرية لمكافحة الإرهاب، إلا أنها أولت اهتمامًا كبيرًا للقضاء على مسببات الإرهاب عبر تدشين نسق للتنمية الشاملة. إذ تنوعت المشاريع القومية التي اطلاقتها الدولة المصرية مستهدفة تطوير قطاعات متعددة.

وفي ضوء تلك المشروعات تبرز أهمية مشروع «حياة كريمة» الذي وافقت منظمة الأمم المتحدة على إدراجه ضمن سجل منصة «الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة» التابع لها. وبالتالي يمكن القول إنه مشروع قومي تنموي غير مسبوق لا يهدف إلى تحسين حياة المواطنين فقط، بل تتصرف نتائجه إلى اتخاذ خطوات استباقية لمكافحة الظاهرة الإرهابية. ويمكن القول إن مشروع حياة كريمة يقدم نموذجًا لمكافحة الإرهاب عبر الأطر التالية:

- تجفيف منابع التجنيد: يساهم المشروع في تجفيف منابع التجنيد على خلفية التهميش الاقتصادي، إذ أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا مباشرًا في انخراط الأفراد في التنظيمات الإرهابية، حيث تستغل الأخيرة الاحتياجات المادية والمالية للأفراد. ومن ثم يكمن الهدف الرئيس للمشروع في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات المستهدفة لتوفير فرص عمل للمواطنين، وبالتالي الحيلولة دون تجنيدهم.

- حلقات اتصال استباقية: يعد المشروع حلقة اتصال استباقية فعالة بين الدولة والمجتمعات المحلية، إذ يهدف إلى القضاء على أي ثغرات تستطيع أن تنفذ منها التنظيمات الإرهابية إلى المجتمع المصري، وذلك في ضوء احتمالية استغلال الأخيرة تراجع الخدمات المقدمة في بعض المناطق، عبر نشر خطاب احتقاني من ناحية، أو عبر تقديم نفسها كبديل للدولة بتوفيرها تلك الخدمات من ناحية أخرى. ومن ثَمّ، أدركت الدولة المصرية استراتيجية التنظيمات الإرهابية القائمة على فقه "استغلال الأزمات" واتخذت الأولى خطوات استباقية ليس فقط من شأنها علاج نتائج الأزمات بل امتدت إلى علاج أسبابها.

- الوقاية والتحصين: يمكن القول إن الارهاب هو محصلة للتطرف الفكري، وبناء على ذلك يعمل المشروع يعمل على وقاية وتحصين الفئات المستهدفة من الأفكار المتطرفة عبر مسارين؛ الأول، الاهتمام بالتعليم عبر بناء ورفع كفاءة المدارس وتجهيزها وتوفير الكوادر التعليمية ومحو الأمية. والثاني، إطلاق حملات توعية ثقافية ورياضية، بجانب برامج لتأهيل نفسي واجتماعي. وبالتالي تساهم تلك الخطوات في رفع مستوى الوعي والإدراك لدى الأفراد وتحول دون تطرفهم الفكري.

- تعزيز الانتماء: يتميز المشروع بكونه بوتقة تجمع وتوحد جميع الجهود بالاشتراك مع العديد من الوزارات والهيئات المعنية بالتنفيذ في المراكز والقرى بجانب عدد من الجمعيات الأهلية وشباب البرنامج الرئاسي ومئات الشباب المتطوعين؛ وذلك بهدف إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد سواء. ومن ثم ينعكس ذلك الطرح على تعزيز وتوسيع مفهوم المشاركة الشاملة بين مكونات المجتمع ككل، وبالتالي توفير إحساس قوى بالانتماء والولاء للوطن. الأمر الذي من شانه دحض الأطروحات الفكرية للتنظيمات الإرهابية التي تستهدف خلق حالة من الانفصال الشعوري عن المجتمع في ضوء مفهوم "العزلة الشعورية" المؤسس للفكر الإرهابي المتطرف، والذي يقسم المجتمع إلى ثنائية «نحن» (وتشير إلى اعضاء التنظيمات الإرهابية) و«هم» (وتشير إلى باقي أفراد المجتمع).

فقد أثبتت المقاربة المصرية لمكافحة الإرهاب أن الرؤية الأكثر موضوعية للظاهرة تأتي من تعدد أطر ومحاور المعالجة عبر تحقيق تنمية شاملة، إذ إن التنمية هي حائط الصد الأول لدحض تحركات التنظيمات الإرهابية سواء التي تهدف إلى التجنيد أو التخريب. وبعبارة أخرى، يمكن القول إن التنمية هي السلاح الأمثل لمكافحة الإرهاب.

حياة كريمة.. المستهدف خلال المراحل المقبلة

1- تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية

من المتوقع بنهاية المشروع تحقيق تغطية خدمات الصرف الصحي بكافة القرى المحرومة، فمن المستهدف زيادة نسبة التغطية إلى 100%، وهي بالمناسبة تمثل 82% من قرى المرحلة الأولى. فيوجد بعض التغطية بـ 217 قرية، إلا إنه لا يوجد تغطية بعدد كبير من توابع هذه القرى وبالشوارع والامتدادات المستجدة نتيجة البناء المخالف والتعدي على الأراضي الزراعية. هذا في حين أن هناك 1143 قرية محرومة من خدمات الصرف الصحي، بالإضافة إلى أكثر من 10 ألف تابع سيتم مد شبكات غير تقليدية لها.

وهو ما يستلزم إقامة 130 محطة معالجة جديدة بطاقة أكثر من 2 مليون م3 / يوم لمعالجة مياه الصرف لجميع المناطق المحرومة، وتحسين جودة مياه المصارف الزراعية. أما عن مجال مياه الشرب، فعلى الرغم من أن شبكة تغطية مياه الشرب أصبحت 100%، إلا أن هناك مشكلة باستدامة المياه، فغالبًا ما يتم اعتماد طريقة «المناوبات» بالريف، ويستهدف المشروع استدامة المياه بشكل كامل.

وهو ما يتطلب إنشاء 51 محطة تنقية مياه الشرب، بطاقة 1 مليون م3 / يوم، كما سيتم رفع كفاءة عدد من المحطات الصغيرة القائمة بعدد 421 مشروع، هذا بالإضافة إلى إحلال وتجديد 3 آلاف كم مواسير متهالكة.

كما من المستهدف توصيل الغاز الطبيعي للقرى، فمن بين 1337 قرية محرومة من الخدمة يوجد 59 قرية فقط مخدومة بالغاز، فمن المستهدف توصيل الغاز الطبيعي لنحو 4 ملايين وحدة سكنية بـ 1227 قرية، وتنفيذ مواسير بأطوال 16 ألف كم طولي، وذلك لرفع العبء عن المواطنين في الوصول للطاقة، وتسهيل فرص الاستثمار في بناء المصانع والمنشئات التجارية، وتقليل الانبعاثات الضارة والتوسع في الطاقة النظيفة.

أما عن الاتصالات ومكاتب البريد، فلأول مرة سيتم إدخال خدمة الانترنت فائق السرعة للريف المصري، كذلك تحسين تغطية شبكات المحمول داخل القرى، كذلك تعديل وتطوير أماكن البريد المصري للتوائم مع الاعداد السكانية.

وعلى الرغم من أن تغطية الكهرباء 100%، إلا أن المبادرة تستهدف تأمين واستقرار التغذية الكهربائية بكافة القرى، وتغيير نظام التغذية من مصدر واحد إلى مصدرين، لضمان استقرار التيار الكهربائي، وتقليل فترات الانقطاع، واستيعاب الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وفي سبيل ذلك من المقرر تغيير شامل لكافة عناصر المنظومة، كتعديل حوالي 4.5 مليون عداد إلى فئة العداد مسبق الدفع، ومد 17 ألف كم كابلات جهد متوسط، و124 ألف عمود، و17 ألف كشك بالمحول، و1.1 ألف لوحة كهرباء، وغيرها من المشروعات الفرعية.

هذا بخلاف المشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع، فخلال المرحلة الأولى من المقرر تأهيل وتبطين الترع بالمرحلة الأولى بإجمالي أطوال 2.5 ألف كم، تم الانتهاء من 37% منهم بإجمالي 900 كم، هذا إلى جانب مشروعات الحماية من السيول.

وعن الزراعة، فمن المستهدف التسهيل على الفلاح الحصول على جميع الخدمات الزراعية بمكان واحد بشكل لائق، فمن المقرر إنشاء 333 مجمع زراعي، هذا إلى جانب التوسع في منظومة مراكز تجميع الألبان.

كما من المقرر إنشاء مجمعات حكومية، تضم كافة الخدمات الحكومية المقدمة من قبل الوزارات الحكومية، وتم الانتهاء من عدد كبير من الهياكل الخرسانية الخاصة بالمجمعات الحكومية، وسيتم تنفيذ أعمال التشطيب خلال الفترة القادمة.

وعن الطرق الداخلية والكباري، فقد تم رصف وتثبيت جميع الشوارع بالقرية بما يتناسب مع البيئة الريفية بإجمالي أطوال 14.5 ألف كم، بعدد 2047 طريق. كما من المقرر إنشاء 617 مشروع كوبري تنقسم إلى (470 كوبري سيارات، و147 كوبري مشاه)، هذا بالإضافة إلى تنفيذ 2700 كم طرق للربط بين القرى والمراكز. هذا إلى جانب تحديث أكثر من 80 عبارة للمساهمة في سهول نقل المواطنين.

2- بناء الإنسان المصري

ففيما يخص البنية التعليمية من المستهدف خلال هذه المرحلة إنشاء أكثر من 14 ألف فصل جديد، بالإضافة إلى صيانة ورفع كفاءة 25% من المدارس القائمة بواقع أكثر من 1250 مبنى مدرسيا قائما، وذلك لإتاحة التعليم الأساسي، والعمل على حل مشكلات زيادة معدلات الكثافات داخل الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، إلى جانب العمل على خدمة المناطق المحرومة من الخدمات التعليمية، وزيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال، من خلال إقامة المزيد من الحضانات وتوفيرها للأطفال الاقل من أربع أو خمس سنوات

وفى مجال الصحة، فهذا المشروع العملاق سيسهم في تجهيز البنية الأساسية والعمرانية بكافة القرى المستهدفة في المرحلة الأولى من المشروع لتعجيل تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، وذلك من خلال رفع كفاءة كافة المنشآت الصحية الموجودة في الريف المصري، حيث أنه من المقرر خلال المرحلة الأولى فقط إنشاء 24 مستشفى مركزية جديدة، و1374 مركزا ووحدة صحية، إلى جانب توفير نقاط إسعاف جديدة، وقافلة علاجية تصل إلى 1000 قافلة، بالإضافة إلى توفير 40 سيارة قافلة أشعة مقطعية متنقلة، مجهزة بأحدث التقنيات العالمية في هذا المجال، وذلك لأول مرة؛ سعياً لتلبية متطلبات توفير خدمات صحية متكاملة لقاطني تلك القرى المستهدفة.

أما في مجال الشباب والرياضة، فمن المستهدف إنشاء وتطوير ما يقرب من 1000 مركز شباب، منها 271 مركزا إنشاء جديد، وذلك لرعاية النشء والشباب بقرى الريف المصري.

وفى مجال الثقافة، فهناك العديد من التدخلات التي تستهدف العمل على إحياء وتعزيز الهوية المصرية ونشر الوعي الثقافي، وإعادة ثقافة القراءة والكتابة لكافة قرى الريف المصري، من خلال تنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات من خلال وزارة الثقافة.

3- التدخلات الاجتماعية وسكن كريم

ففي إطار المشروع القومي لتطوير الريف المصري، فهذه التدخلات تستهدف العمل على توفير مظلة حماية اجتماعية وتمكين المرأة اقتصادياً وجعلها شريكا رئيسيا في تنمية الريف. وفي هذا الصدد، فمشروع «سكن كريم» يأتي على رأس هذه التدخلات الاجتماعية، فمن المخطط أن يصل عدد المنازل للمستحقين لـ «سكن كريم» إلى 120 ألف منزل في 52 مركزاً بـ 20 محافظة بإجمالي تكلفة مقدرة حوالي 72 مليار جنيه. واتساقًا مع مبدأ التوسع الرأسي كبديل عن التوسع الأفقي الذي يتسبب في التعدي على الأراضي الزراعية، فمن الممكن مضاعفة أعداد الوحدات السكنية المقرر بناؤها لتصل إلى 360 ألف وحدة سكنية بدلا من 120ألف منزل، وهو ما سيضاعف من التكلفة المقررة لتصل إلى 72 مليار جنيه، لكنه سيحافظ في النهاية على الرقعة الزراعية.

وفيما يتعلق بتنمية الأسرة المصرية، والارتقاء بالخصائص السكانية، وضبط النمو السكاني، فمن المستهدف خلال تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري، أن يتم رفع كفاءة 125 مستشفى تكامل بالمراكز المستهدفة، وهي المستشفيات التي تم بناؤها على مدار السنوات الماضية ولم تستغل لتصبح مراكز تنمية متكاملة، تشمل تقديم الخدمات الصحية وخدمات الأسرة، وتشغيل 200 مشغل خياطة ملحق بتلك المستشفيات، إلى جانب تشغيل20 مركز تنمية أسرة، وتمويل 350 ألف مشروع متناهي الصغر، فضلاً عن توفير وإتاحة خدمات ووسائل تنظيم الأسرة، وميكنة تلك الخدمات وربط قواعد البيانات الخاصة بها.

وحول التدخلات الاجتماعية لذوي الهمم، فمن المخطط إنشاء 20 مركز خدمة جديد لذوى الاحتياجات الخاصة وذلك بالشراكة مع وزارة الصحة والسكان، لتقديم مختلف الخدمات المطلوبة لهم، كما نوه رئيس الوزراء إلى التدخلات الخاصة بتطوير وحدات التضامن الاجتماعي، والتي من المقرر أن تشمل تطوير 64 وحدة تضامن خلال المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع القومي لتطوير الريف المصري، وذلك لتقديم مختلف الخدمات الاجتماعية لقاطني تلك القرى.

4- التنمية الاقتصادية والتشغيل

كافة أوجه التنمية التي يتم تنفيذها في الريف المصري لابد أن تصحبها توفير فرص عمل لأهالينا في القرى، حيث أن عدم توفير فرص العمل يجعل التنمية تنمية منقوصة، وهو ما يدفع إلى استمرار الهجرة إلى المدن أو خارج مصر، مؤكداً أن الهدف من هذا المشروع الضخم هو توفير فرص عمل دائمة ومؤقتة أثناء تنفيذ عملية التنمية والتطوير، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من برامج التدريب المهني للشباب والسيدات بهذه القرى.

ففيما يخص التشغيل الدائم فهناك العديد من المبادرات يتم تنفيذها سواء من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو غيره، حيث من المستهدف ضخ 1.4 مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقرى المرحلة الأولى، أو تلك التي يتم تنفيذها من جانب وزارتي التنمية المحلية، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذا البنوك المصرية، لإقامة مشروعات تستهدف تشغيل الشباب ومحدودي الدخل، كما أنه من المستهدف أيضا إقامة 333 مجمع حرفي صغير بكل وحدة محلية قروية على مساحة تقترب من فدان يحتوى على ورش ومعارض تعتمد على الحرف والفرص التي تتميز بها كل قرية، على أن تدار من خلال القطاع الخاص ويقوم بتسويق منتجات تلك المشروعات.

هذا إلى جانب توفير مئات الآلاف بل ملايين فرص العمل للشباب من خلال التشغيل المؤقت، مما يتطلب توفير تدريب لهم، وتم بالفعل توفير برامج تدريب متعددة لتعليمهم الحرف الأساسية، وتدريبهم على التقنيات الحديثة في ظل ما يشهده العالم حالياً من تحول رقمي، وما فرضته جائحة كورونا من ضرورة إسراع الخطى في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالشمول المالي، وبمبادرة من البنك المركزي والبنوك المصرية بالإضافة إلى هيئة البريد، يتم إتاحة ماكينات الصراف الآليATM في كل القرى المصرية، وتطوير فروع البنك الزراعي المصري، وفتح حسابات للفلاحين يستطيعون من خلالها إجراء كافة معاملاتهم المالية.

هذا المشروع العملاق هو بحق الأصعب من بين كل المشروعات الكبيرة التي يتم تنفيذها على مدار السنوات السبع الماضية، حيث يتم تنفيذه على نطاق 4500 قرية، كل واحدة منها لها ظروفها وطبيعتها الخاصة.

وحجم العمل المقدر لم يكن بالسهولة التي يمكن لأجهزة الحكومة القيام به بمفردها، فقد قامت المبادرة في الأساس على تضافر جهود الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المدني ودعم المجتمعات المحلية في إحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حد السواء.

«حياة كريمة»
في عيون العالم

رفعت الجمهورية الجديدة شعار « حياة كريمة» للارتقاء بحياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية ومشاركة كافة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، في تجسيد حقيقي لاحترام حقوق الانسان بمفهومها الشامل.

وانطلاقا من هذا الشعار شاهدنا العديد من المبادرات الرئاسية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي نجحت في الارتقاء بالظروف المعيشية لملايين المواطنين ولا سيما في القري والنجوع والمدن الأكثر فقرا واحتياجا، وكان على رأس هذه المبادرات، مبادرة «حياة كريمة»، التي أطلقها الرئيس السيسي في 2 يناير عام 2019 بغرض تحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، والمساهمة في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا وبخاصة في القرى الفقيرة. وبحلول عام 2021 تحولت المبادرة لمشروع قومي لتنمية الريف المصري ككل هدفه زيادة أعداد المستفيدين، بتوفير حياة أفضل من خلال بنية تحتية جيدة فضلا عن ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وحصول سكان الريف على الخدمات والمرافق، بما يحقق «حياة كريمة » لكل مواطن مصري.

تعكس مبادرة» حياة كريمة» سعي القيادة السياسية المصرية لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمفهومها الشامل والتي تضم عدد كبير من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في السكن والحق في البيئة النظيفة والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الحياة، وغيرها من الحقوق التي نص عليها الدستور المصري الجديد. ومن هنا حظيت المبادرة بالعديد من الإشادات الدولية، كما يلي:

- أشار مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى أن مبادرة «حياة كريمة» في مصر ساهمت في التخفيف من الآثار السلبية لفيروس كورونا وتحسين مستويات المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا في البلاد. كما أكد المكتب أن المبادرة تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة أو أهداف التنمية المستدامة، ونجحت في توفير فرص عمل من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- وافقت الأمانة العامة للأمم المتحدة على إدراج المبادرة ضمن سجل منصة «الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة» التابعة للمنظمة، وذلك في ضوء التسجيل الذي تقدمت به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. ويدل ذلك على أن المبادرة جاءت مستوفية للمعايير الذكية للمنصة بكونها محددة الأهداف، وقابلة للقياس، وقابلة للإنجاز، وقائمة على أساس الموارد المتاحة، ومحددة زمنيا، وأنها أيضًا تقود إلى تنفيذ خطة التنمية لعام 2030، هذا بالإضافة إلى سعى المبادرة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في كافة خطواتها.

- أشارت «إلينا بانوفا» منسقة الأمم المتحدة في مصر في تصريحاتها إلى أن تجارب مصر التنموية قوية جدا، ومن أهمها مبادرة رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي وهي «حياة كريمة»، قائلة: «مصر من بين 10 دول في العالم التي نجحت في تقديم تقرير مجتمعي»، مؤكدة أن مبادرة حياة كريمة تركز على القرى الأكثر فقرا ويعد أمرا مهما، وتقدم لهم البنية التحتية وتمكين المرأة اقتصاديا.

- وفى سياق متصل، قال كرستيان ثونز، رئيس شركة «دي إم جي موري» الألمانية، إنّ الرئيس عبد الفتاح السيسى تحدّث معه عن «حياة كريمة»، واصفا المبادرة بالرائعة، ومعربا عن رغبته في تقديم الدعم لها قدر المستطاع من خلال تعزيز المنتج المحلى والصناعة المحلية وتوطينها. كما أكد على أن الرئيس السيسي يرغب من خلال مبادرة «حياة كريمة» في تحديث الصناع وتعزيز التصنيع المحلى، في ظل امتلاك مصر إمكانيات قوية ستمكنها من تعظيم الإنتاج المحلى.

- وإلى جانب «حياة كريمة» نجحت مصر في إدراج برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر، والذي يأتي ضمن المبادرات التي أطلقها الرئيس السيسي للارتقاء بحياة المواطن المصري، على منصة «أفضل الممارسات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة»، التابعة لإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة.

جدير بالذكر أن هذا البرنامج يحظى بمتابعة دورية من الرئيس السيسي كأحد المشروعات القومية الكبرى التي تنفذها الحكومة بالتنسيق مع البنك الدولي، والذي أشاد في أقل من 3 سنوات بهذا البرنامج واعتبره تجربة رائدة، كما صنفته هيئات الأمم المتحدة باعتباره أحد أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، ومنها القضاء على الفقر، وتوفير المياه النظيفة، والطاقة النظيفة، والمساواة بين الجنسين، والحد من أوجه عدم المساواة، والصناعة والابتكار، والاستهلاك والإنتاج والاستهلاك، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والصحة، والتعليم، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن مبادرة «حياة كريمة»، وغيرها من المبادرات الرئاسية التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي، مثل (حملة 100 مليون صحة، ومبادرة نور حياة، ومبادرة كلنا واحد)، تأتي كترجمة لمساعي دولة 30 يونيو تعزيز حقوق الانسان، وتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين للارتقاء بمستواهم المعيشي في كافة النواحي، كإحدى سمات الجمهورية الجديدة التي وضعت مهمه «الارتقاء بحياة المواطن المصري» على قمة أولوياتها.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

/ecsstudies
+20226905861
+20226905862
+20226905863
100 شارع الميرغني
مصر الجديدة,القاهرة,مصر